

مُشْكِلُ أَحَادِيثِ حَوْضِ النَّبِيِّ ﷺ
جَمْعًا وَدِرَاسَةً

إعداد الدكتور

محمد أحمد عبد الله

مدرس الحديث وعلومه كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنات بالسادات - جامعة الأزهر الشريف

العام الجامعي

٢٠٢٤/١٤٤٦هـ



مشكل أحاديث حوض النبي ﷺ جمعاً ودراسة

د. محمد أحمد محمود عبد الله

مدرس بقسم الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة السادات - جامعة الأزهر - مصر

البريد الإلكتروني: MohammedAbduAllah.419@azhar.edu.eg

الملخص

في هذا البحث تناولت الروايات المشكّلة الواردة في أحاديث حوض النبي - ﷺ، وقد اخترت الكتابة في هذا الموضوع لأن الحوض من المسائل الغيبية التي تمس جانباً من أهم الجوانب الدينية لدى المسلمين ألا وهو الجانب العقدي؛ فالحوض من الأمور الغيبية التي أخبر عنها النبي - ﷺ - وتناقلها المسلمون جيلاً بعد جيل مع إيمانهم وتصديقهم به خلا فئة قليلة تنكره كما تنكر غيره من مسائل غيبية، فهو مقياس للإيمان والتصديق بما جاء به النبي - ﷺ - وأخبرنا عنه. والإشكال الواقع في أحاديث الحوض قد يتخذ البعض من أهل الزيغ والأهواء وضعاف النفوس والإيمان ذريعة لإنكاره، والطعن في سنة النبي - ﷺ - والنيل منها ومن ثم الطعن في الدين كله لا سيما فيما يتعلق بمسائل الإيمان وأصول الاعتقاد، إضافة إلى ذلك أن أحاديث الحوض أخذت حيزاً كبيراً ومكانة مهمة في سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد تناولها كثير من العلماء بالجمع، والشرح، والتحليل، والدراسة، والتوفيق بين ما اختلف من نصوصها ورفع إشكالاتها. والروايات المتعلقة بأحاديث الحوض ترجع إلى قسمين: قسم تكلم عن مطلق الحوض وهذا لا تعارض فيه ولا اختلاف، وقسم آخر تكلم عن سعته ومساحته وهذا هو محل الاختلاف والإشكال. وقد بدأت البحث ببيان معنى الحوض والكثرة والعلاقة بينهما وعدة أحاديث الحوض وتواترها، ثم أتبع ذلك بتخريج الأحاديث التي تكلمت عن مساحته وسعته مع بيان درجتها وما فيها من غريب، وأعلام، وبلدان، ثم ختمت ذلك ببيان وجه الإشكال في هذه الأحاديث وكيفية رفعه مسترشداً بأقوال العلماء والأئمة في ذلك، وفي النهاية ذيلت البحث بأهم النتائج والتوصيات وبعض الفهارس التي تخدم البحث. وقبل هذا كله قمت بتتبع أحاديث الحوض في مظانها من كتب السنة المختلفة للوقوف عليها وعلى ما أشكل منها، وكذلك تتبعت أقوال العلماء وتعليقاتهم عليها في مظانها من كتب الشروح، والسير، والشمائيل وغيرها لمعرفة مناهجهم وطرائقهم في معالجة إشكالاتها. والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لنا الذل والتقصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: [مشكل - أحاديث - الحوض - جمعاً - دراسة]

The problem of the Hadiths of the Prophet's Basin - may God bless him and grant him peace
- collection and study

Mohamed Ahmed Mahmoud Abdullah

Department of Hadith and its Sciences, College of Islamic and Arabic Studies for Girls
in Sadat, Al-Azhar University.Egypt.

Email: MohammedAbduAllah.419@azhar.edu.eg

Abstract:

In this research, I dealt with the problematic narrations contained in the hadiths about the basin of the Prophet - may God bless him and grant him peace. I chose to write about this topic because the basin is one of the metaphysical issues that affects one of the most important religious aspects for Muslims, which is the doctrinal aspect. The basin is one of the unseen matters that the Prophet - may God bless him and grant him peace - told about and which Muslims passed on generation after generation despite their belief and belief in it, except for a small group that denies it as they deny other unseen matters. It is a measure of faith and belief in what the Prophet - may God bless him and grant him peace - came and told us about. The problem that exists in the Hadiths of the Basin may be taken by some people of deviation, desires, and weak souls and faith as an excuse to deny it, and to challenge the Sunnah of the Prophet - may God bless him and grant him peace - and to undermine it, and then to challenge the entire religion, especially with regard to issues of faith and the foundations of belief. In addition to that, the Hadiths The basin took a large space and an important place in the Sunnah of the Prophet - may God bless him and grant him peace. Many scholars have dealt with it by collecting, explaining, analyzing, studying, reconciling the differences in its texts and removing its problems. The narrations related to the hadiths about the basin fall back into two parts: one group talked about the absolute meaning of the basin, and this has no contradiction or disagreement, and another section talked about its capacity and area, and this is the subject of disagreement and confusion. I began the research by explaining the meaning of the Basin and Al-Kawthar, the relationship between them, and several hadiths about the Basin and their frequency. Then I followed that by grading the hadiths that talked about its area and its breadth, along with an explanation of its degree and what it contains of strangers, flags, and countries. Then I concluded by explaining the problem in these hadiths and how to solve it, guided by the sayings of scholars and imams in that regard. In the end, I concluded the research with the most important results, recommendations, and some indexes that serve the research. Before all of this, I traced the Hadiths of the Basin in their contexts in the various books of the Sunnah to find out about them and what was problematic about them. I also traced the sayings of scholars and their comments on them in their contexts from the books of explanations, biographies, Shamail, and others, to find out their approaches and methods in dealing with their problems. I ask God to make it pure for His honorable face, and to forgive us our humiliation and shortcomings, and our last supplication is that praise be to God, Lord of the worlds.

Keywords: Problem - Hadiths - Al-Hawd - Collectively - Study..

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿١﴾ إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾^(١)، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له جعل الإيمان بالغيب شرطاً لتقواه فقال تعالى في كتابه الكريم: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾^(٢)، وأشهد أن سيدنا محمداً عبد الله ورسوله، عصمه ربنا من الضلال والهوى، والخطأ والزلل؛ فجعل نطقه وحياً يوحى لا إشكال فيه ولا اختلاف ولا تعارض بينه ولا اضطراب، قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿٣﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٤﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٥﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣)، فاللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فإن الله ﷻ قد منَّ على نبينا ﷺ بكرامات شتى في الدنيا والآخرة؛ فأكرمه في الدنيا بالوحي، والرسالة، والنصرة، والتأييد، وفي الآخرة بالحوض والشفاعة، وهما من الأمور الغيبية التي لا يكتمل الإيمان إلا بهما، وقد أشار الله تعالى إلى الحوض في كتابه الكريم، بل وسمى سورة كاملة من سوره باسمه وهي سورة الكوثر فقال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثَرَ﴾^(٤)، وقد حوت السنة المشرفة عدداً كبيراً من الأحاديث التي تكلمت عن الحوض حتى بلغت حد التواتر، وبعض هذه الأحاديث بينت سعته ومساحته، إلا أنه قد جاء فيها تبايناً واختلافاً كبيرين من حيث الظاهر مما يظنه أهل الأهواء تعارضاً وتناقضاً في كلام النبي ﷺ فيتخذها ذريعة للطعن

(١) الجن الآية ٢٦، ٢٧.

(٢) البقرة الآية ٢، وجزء من الآية ٣.

(٣) النجم آية ١: ٤.

(٤) الكوثر آية ١.

في السنة والنيل منها وإنكار ما أخبر به النبي ﷺ من أمور غيبية، فكان لا بد من بيان ذلك حفظًا للسنة من انتحال المنتحلين أو تأويل الجاهلين أو تحريف الحاقدين الغالين، ولهذا طلبت العون الله تعالى والتمست المدد منه سبحانه للمساهمة في خدمة السنة بجزء بسيط متمثلًا في عرض هذه الأحاديث وبيان وجه الإشكال فيها وكيفية رفعه، والله من وراء القصد يهدي السبيل وهو حسبنا فنعم المولى ونعم النصير.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

وقد اخترت الكتابة في هذا الموضوع لأنه:

- يتناول أحد الأمور الغيبية التي تمس عقيدة المسلمين.
- يرفع الشبهات والمطاعن عن جزء مهم من سنة النبي ﷺ.
- وسيلة للوقوف على أقوال العلماء في المشكل ومناهجهم في ذلك.
- ينمي الملكة في كيفية التعامل مع الإشكال الوارد في الأحاديث.
- يتطرق للوسائل التي تساهم في الدفاع عن السنة ودرء الشبهات عنها.
- طريق لنيل شرف دراسة وخدمة سنة النبي ﷺ.
- لم يُفرد ببحث مستقل من قبل.

الدراسات السابقة فيه:

من خلال البحث في الكتب والوسائل العلمية الحديثة فإن هذا الموضوع لم يتناوله أحد - على حد بحثي - من قبل، والعلم عند الله تعالى.

المناهج المستخدمة في البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن استخدم المناهج الآتية:

- ١- المنهج الاستقرائي^(١)؛ ومن خلاله تتبعت أحاديث الحوض في كتب السنة المختلفة وقراءتها جيداً للوقوف على ما أشكل منها، وكذلك أقوال العلماء على الإشكال وطرائقهم في رفعه.
- ٢- المنهج التحليلي^(٢)؛ وبواسطته قمت بتحليل الروايات الواردة في الحوض لمعرفة ما أشكل منها، وكذلك أقوال العلماء في بيان وجه الإشكال ورفعته.
- ٣- المنهج الاستنباطي^(٣)؛ وقد اعتمدت عليه في استنباط وجه الإشكال وطرق رفعه.

صعوبات البحث، وتتلخص صعوبات البحث في الآتي:

- ١- تتبع أحاديث الحوض في كتب السنة.
- ٢- عرض الروايات المشكلة وتخريجها.
- ٣- بيان وجه الإشكال وكيفية رفعه.
- ٤- تتبع أقوال العلماء في بيان الإشكال وسبل رفعه.

(١) هو العملية المنطقية التي تستنبط عن طريقها التعميمات من وقائع جزئية؛ أي الانتقال من الحكم والأمثلة الفردية إلى المبادئ العامة. مجلة البيان (٢٢٣/ ٢٩).

(٢) التحليل بإيجاز هو عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل، وبمعنى آخر هو تعريف وتقييم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة، هذا مع ملاحظة أن التحليل يتخذ أشكالاً ومستويات مختلفة تبعاً لطبيعة ذلك الموضوع، وأن تعدد عمليات التحليل يعتبر شرطاً لتوفير إدراك أعم وأشمل له. "مناهج البحث في العلوم السياسية" (ص: ٢٤٦).

(٣) هو منهج للاستدلال العلمي يعتمد تماماً على الوسائل الفنية للاستنباط مع ملاحظة أن الاستنتاج نفسه ما هو إلا محصلة الجهود العلمية والفكرية للإنسان على مدى قرون متعددة. "مناهج البحث في العلوم السياسية" (ص: ٢٥٥).

منهج التخريج: إذا كانت الرواية في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما وإن كانت في غيرهما رتبت التخريج على سنة وفاة من خرَّجها، وإن كان أحد الأئمة حكم عليها اكتفيت بحكمه وإلا درست إسنادها، فإن كان رجاله كلهم ثقات أشرت لذلك إجمالاً، وإن كانوا غير ذلك اكتفيت بذكر أقلهم حالاً إلا في بعض الأحيان القليلة.

أما عن عملي في البحث:

فأقوم بذكر الأحاديث التي فيها إشكال مع تخريجها، وبيان ما فيها من غريب أو أماكن أو أعلام، ثم أبين وجه الإشكال مدعماً ذلك بأقوال العلماء إن وجدت، ثم أقوم برفع الإشكال مستأنساً بأقوال العلماء في ذلك.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

فالمقدمة ذكرت فيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة فيه، والمناهج المستخدمة فيه، وصعوبات البحث وخطة البحث.
التمهيد: مصطلحات البحث [المشكل / المختلف / أحاديث]
المبحث الأول: تعريف الحوض والكوثر، والعلاقة بينهما، وعدة أحاديث الحوض وتواترها.

المبحث الثاني: في روايات أحاديث الحوض المشكلة وتخريجها.
والمبحث الثالث: في بيان وجه الإشكال في أحاديث الحوض وكيفية رفعه، وفيه مطلبان: **المطلب الأول:** في بيان وجه الإشكال.
المطلب الثاني: في كيفية رفع الإشكال.
والخاتمة ذكرت فيها: أظهر النتائج والتوصيات.
المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

والله تعالى أسأل أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير.

التمهيد: مصطلحات البحث

[١] المشكل:

المشكل لغة: بضم الميم وكسر الكاف اسم فاعل من أشكل؛ فاسم الفاعل من غير الثلاثي يكون على صورة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً وكسر ما قبل الآخر^(١).

وتدور معانيه حول: الاختلاف، والاشتباه، والالتباس، والموافقة، والمشابهة، والمماثلة، والاختلاط، وهذا ما بينته أقوال العلماء كما يلي:

قال الخليل: الأشكال: الأمور المختلفة، وأشكل الأمر إذا اختلف، وأمر مُشكِلٌ شاكِلٌ: مشتبه ملتبس، وشاكلَ هذا ذلك من الأمور أي: وافقه وشابهه، وهذا يُشكِلُ به، أي: يشبهه^(٢).

وقال أبو منصور الهروي: قيل لِأَمْرٍ الْمُشْتَبِه: مُشْكِلٌ، يُقَال: أَشْكَلَ عَلَيَّ الْأَمْرَ إِذَا اخْتَلَطَ وَحَزَفَ مُشْكِلٌ: مُشْتَبِهٌ مُلْتَبِسٌ^(٣).

وقال ابن فارس: الشَّيْنُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ مُعْظَمُ بَابِهِ الْمُمَاتَلَةُ، تَقُولُ: هَذَا شَكْلٌ هَذَا أَي مِثْلُهُ، وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ: أَمْرٌ مُشْكِلٌ كَمَا يُقَالُ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ أَي هَذَا شَابِهٌ هَذَا وَهَذَا نَحَلَ فِي شِكْلِ هَذَا^(٤).

وقال أبو عبيد: مشكلاً أي مختلطاً^(٥).

وقال ابن المُبرِّد: الإشكال مصدر أشكل يُشكِلُ إشكالاً فهو مُشْكِلٌ: إذا التَّبَسَّ

(١) ينظر: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (١٣٧/٣).

(٢) "العين" بتصرف (٥/ ٢٩٥، ٢٩٦).

(٣) "تهذيب اللغة" بتصرف (١٠/ ١٦، ١٧).

(٤) "مقاييس اللغة" (٣/ ٢٠٤).

(٥) الغريبيين في القرآن والحديث (٣/ ١٠٢٧).

وَلَمْ يُعْلَمِ الْأَمْرَ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْإِشْكَالُ: بِكَسْرِ هَمْزَةٍ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ
الْمَعْجَمَةِ، وَالْأَشْكَالُ: بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ جَمْعُ شَكْلٍ وَهُوَ مَا يُشَاكِلُ: أَي يُشَابِهَ وَيَمَاطِلُ (١).
وَقَالَ التَّهَانَوِيُّ: الْمَشْكَالُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْإِشْكَالِ وَهُوَ الدَّاخِلُ فِي أَشْكَالِهِ وَأَمْثَالِهِ (٢).
وتعريف المشكل لغةً بالملتبس هو الأقرب للمعنى الاصطلاحي له، والأقرب
لصنيع العلماء عند تعاملهم معه.

المشكل اصطلاحاً:

أولاً: عند الأصوليين:

تناول علماء الأصول تعريف المشكل فتنوعت عباراتهم في ذلك وتقاربت،
وهذه نماذج لتعريفات بعضهم:

قال نظام الدين الشاشي: المُشْكَالُ هُوَ مَا أزدَادَ خَفَاءَ عَلَى الْخَفِيِّ كَأَنَّهُ بَعْدَمَا
خَفِيَ عَلَى السَّمْعِ حَقِيقَةُ دَخَلٍ فِي أَشْكَالِهِ وَأَمْثَالِهِ حَتَّى لَا يَنَالُ الْمُرَادَ إِلَّا بِالطَّلَبِ ثُمَّ
بِالتَّأَمُّلِ حَتَّى يَتَمَيَّزَ عَن أَمْثَالِهِ (٣).

وقال عبد الله بن عمر الدبوسي الحنفي: المشكل هو الذي أشكل على
السامع طريق الوصول إلى المعنى الذي وضع له واضع اللغة الاسم (٤).

وقال الخطيب البغدادي: المُشْكَالُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَشْكَلُ أَي: دَخَلَ فِي شَكْلِ
غَيْرِهِ فَأَشْبَهَهُ وَشَاكَلَهُ، ثُمَّ قَدْ يُقَالُ لِمَا غَمَضَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَمُوضُهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ:
مُشْكَلاً (٥).

(١) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى (١٥٦/٢)

(٢) "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" (١٥٥١/٢).

(٣) "أصول الشاشي" (ص: ٨١).

(٤) "تقويم الأدلة في أصول الفقه" (ص: ١١٨).

(٥) "الفقيه والمتفقه" (٢٠٩/١).

وقال السرخسي: المُشْكَل مأخوذ من قول القائل: أشكل على كذا أي دخل في أشكاله وأمثاله كما يُقال: أحرم أي دخل في الحرم وأشتى أي دخل في الشتاء، وهو اسم لما يشتهب المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلاً بدليل يميّز به من بين سائر الأشكال^(١).

وقال عبد الوهاب خلاف: المراد بالمشكل في اصطلاح الأصوليين: اللفظ الذي وضع لغة لأكثر من معنى وليس في صيغته دلالة على معنى معين مما وضع له فلا بد من قرينة خارجية تعينه، أو هو تعارض ما يفهم من نص مع ما يفهم من نص آخر^(٢).

خلاصة هذه التعريفات: يستنبط من التعريفات السابقة عند الأصوليين أن المشكل يراد به: ما خفي معناه ولم يتبين المراد منه أو تداخل معناه وتشابه مع غيره ولا يدرك إلا بعد تأمل، وطلب، ودليل آخر ليتضح مقصوده والمراد منه.

ثانياً: عند المحدثين:

لقد استعمل المحدثون لفظة المشكل عند تعاملهم مع النصوص دون أن يفرد أحد منهم تعريفاً جامعاً للمشكل اللهم إلا ما جاء عن الإمام الطحاوي حيث قال: وإني نظرت في الآثار المروية عنه عليه السلام بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات-الأمور المستحيلة عقلاً أو شرعاً أو هما معاً- عنها^(٣).

(١) "أصول السرخسي" بتصرف (١/١٦٨).

(٢) "علم أصول الفقه" (ص: ١٧١، ١٧٢).

(٣) "شرح مشكل الآثار" (١/٦).

ومن خلال كلام الطحاوي هذا يمكن تعريف المشكل بأنه:

الحديث المروي عن النبي ﷺ بسند مقبول بنقل أهل الثبت والأمانة لها، وفيه ما خفي على السامع مراده أو استحال مع أمر عقلي أو شرعي أو هما معاً ولا يدرك إلا بعد التأمل والبيان.

ومن ناحية أخرى لم يفرق المحدثون الذين صنفوا في المختلف أو المشكل بينهما لا سيما من أفرد التصنيف منهم في هذا الفن كالشافعي، وابن قتيبة، والطحاوي، وابن فورك؛ وقد بين أبو شهبه هذا الأمر وأوضحه في كتابه الوسيط فقال:

وكتاب ابن قتيبة "تأويل مختلف الحديث" لم يأت قاصراً على مختلف الحديث بمعناه الفني الدقيق ولكن جاء مشتتماً عليه وعلى غيره من المشكل، و"مشكل الآثار" للإمام الطحاوي لم يقتصر فيه على مختلف الحديث بمعناه الفني الدقيق بل جمع فيه إلى ذلك الأحاديث المشككة التي هي أعم من المتعارضة، و أراد ابن فورك بالمشكل في كتابه "مشكل الحديث وبيانه": الأحاديث التي جاء إشكالها من طرق أخرى غير طريق التعارض بين حديثين أو أكثر الذي يعرف بمختلف الحديث. ومن هذا العرض يتبين للناظر أن الإمام الشافعي قد استعمل "اختلاف الحديث" في معناه الدقيق الذي ذكره علماء علوم الحديث وأصوله في كتبهم فيما بعد، وأن الإمام ابن قتيبة قد ذكر اختلاف الحديث وأراد ما هو أعم منه وهو: المشكل فهو من إرادة الخاص وإرادة العام، وأن الإمام الطحاوي قد استعمل المشكل وأراد به: ما يشمل مختلف الحديث وهو ما كان بسبب التعارض بين حديثين أو أكثر وما كان لسبب غير ذلك، وأن ابن فورك إنما أراد بالمشكل من الحديث نوعاً آخر خلاف مختلف الحديث وأنه يلتقي مع ابن قتيبة في بعض ما ذكره في كتابه تأويل "مختلف الحديث" وهي: الأحاديث التي يوهم ظاهرها التشبيه، والتجسيم، وغيرها مما وضعته الزنادقة بقصد الطعن في أهل الحديث وأنهم يروون

الأحاديث التي تخالف العقل والنقل، وهذا الذي وصلت إليه في بيان مختلف الحديث ومشكل الحديث والفرق بينهما قد أكثرته فيه القراءة، والبحث، والنظر حتى وصلت فيه إلى هذه النتائج البالغة الغاية في التحرير، والموازنة، والتحقيق، فله الحمد والمنة^(١).

وبعد هذا الاستقراء والتتبع من أبي شهبه خلص إلى تعريف للمشكل فقال: مشكل الحديث قد يكون سببه وجود تعارض بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه كون الحديث مشكلاً في معناه لمخالفته في الظاهر للقرآن مثلاً أو لاستحالة معناه أو لمخالفته لحقيقة من الحقائق المتعلقة بالأمور الكونية التي كشفت عنها العلوم والمعارف الحديثة كعلم الفلك، أو الطب، أو علم سنن الله الكونية وهو ما يسمى في لسان الناس: علم الطبيعة^(٢).

الخلاصة في هذا: وبعد عرض كلام الطحاوي ثم ما توصل إليه أبو شهبه واستنتجه يمكن أن نستخلص تعريفاً جامعاً للمشكل فنقول: المشكل هو الحديث المقبول الذي قد يتعارض مع آية قرآنية أو حديث نبوي مقبول أو أمر عقلي أو حقيقة علمية سليمة أو سنة كونية أو خفي معناه أو تداخل معناه مع معنى غيره ولا يعرف إلا بعد البحث، والطلب، والتأمل.

(١) "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث" بتصرف (ص: ٤٥٥: ٤٥٧).

(٢) "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث" (ص: ٤٤٢).

[٢] تعريف المختلف :

المختلف لغة: بضم الميم وكسر اللام وفتحها اسم فاعل من الفعل اختلف، والمصدر منه: اختلف، والمُخْتَلَفُ بفتح اللام اسم مفعول، وهذه الكلمة تدور في اللغة حول عدم الاتفاق، كما بينه العلماء في تعريفاتهم:

قال ابن سيده: تخالف الامران واختلفا: لم يتفقا وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف^(١).

وقال الراغب: الاختلافُ والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله والخلاف أعم من الضد لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين^(٢).

وقال أبو العباس الحموي: خالفته مخالفةً وخلافاً وتخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق والاسم الخلف بضم الخاء^(٣).

وقال الفيروز آبادي: واختلف ضد اتفق^(٤).

المختلف اصطلاحاً :

من يتأمل تعريفات العلماء له يلحظ أنه قد أخذ حظاً وافراً من تعريفهم له على عكس المشكل، ومجمل هذه التعريفات عرفت المختلف بأنه: حديثان مقبولان أو أكثر تضادا ظاهراً في المعنى الواحد، وأقوالهم كما يلي:

قال الشافعي: المختلف ما لم يُمضَى إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يُحلُّه وهذا يُحرِّمه^(٥).

(١) "المحكم والمحيط الأعظم" (٢٠١/٥).

(٢) "المفردات في غريب القرآن" (ص: ٢٩٤).

(٣) "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" (١٧٩/١).

(٤) "القاموس المحيط" (ص: ٨٠٨).

(٥) "الرسالة" (٣٤٢/١).

وقال الحاكم: النَّوعُ النَّاسِعُ وَالْعَشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ هَذَا النَّوعُ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ مَعْرِفَةُ سُنَنِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُعَارِضُهَا مِثْلُهَا فَيَحْتَجُّ أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ بِأَحَدِهِمَا وَهُمَا فِي الصِّحَّةِ وَالسَّقَمِ سَيِّئَانِ -سواء- (١).

وقال النووي: هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما (٢).

وقال الجعبري: أن يزوى حديثان ظاهرهما التضاد فإن أمكن الجمع بينهما بوجه ما وإلا فالراجح وإلا فالنسخ (٣).

وقال الحموي: هو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر فيجمع أو يرجح أحدهما (٤).

وقال الطيبي: مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ هُوَ أَنْ يَوْجِدَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَانِ فِي الْمَعْنَى فِي الظاهر فيجمع بينهما أو يُرَجِّحُ أَحَدَهُمَا (٥).

وقال ابن حجر: وإن كانت المعارضة بمثله فلا يخلو إما أن يُمكنَ الجَمْعُ بين مدلوليهما بغيرِ تعسُفٍ أو لا، فإنْ أَمَكْنَ الجَمْعُ فهو النَّوعُ المسمَّى: مُخْتَلَفَ الْحَدِيثِ (٦)، وقال: المقبول: إن سَلِمَ مِنَ المَعَارِضَةِ فهو المَحْكَمُ وإنْ عَوْرَضَ بِمِثْلِهِ فإنْ أَمَكْنَ الجَمْعُ فَمُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ (٧).

(١) "معرفة علوم الحديث" (ص: ١٢٢).

(٢) "التقريب والتيسير" (ص: ٩٠).

(٣) "رسوم التحديث في علوم الحديث" (ص: ٨٥).

(٤) "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي" بتصرف (ص: ٦٠).

(٥) "الخلاصة في معرفة الحديث" بتصرف (ص: ٦٥).

(٦) "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" بتصرف (ص: ٩١ : ٩٥).

(٧) المصدر السابق (ص: ٢٧٦).

وقال الكافيجي: ومُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ هُوَ مَا خَالَفَهُ حَدِيثٌ آخَرَ مِثْلَهُ فِي مَضْمُونِهِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا هَذَا إِذَا أُمِنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا^(١).

وقال السخاوي: مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ أَيُّ: اخْتِلَافُ مَذْلُومِهِ ظَاهِرًا^(٢)، وقال: مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ: الْمَتْنُ الصَّالِحُ لِلْحُجَّةِ إِنْ نَاقَاهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مَتْنٌ آخَرَ مِثْلُهُ وَأَمَكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِوَجْهِ صَحِيحٍ^(٣).

وقال السيوطي: الْمُخْتَلَفُ: أَنْ يُوجَدَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا أَوْ يَرْجِحُ أَحَدَهُمَا^(٤)، وقال: وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَّانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا فَيُؤَوَّقُ بَيْنَهُمَا أَوْ يُرَجِّحُ أَحَدَهُمَا فَيَعْمَلُ بِهِ دُونَ الْآخَرِ^(٥).

وقد استفاد أبو شهبه من هذه التعريفات وخلص منها إلى تعريف للمختلف فقال: مختلف الحديث في الاصطلاح أن يوجد حديثان أو أكثر متضادان في المعنى ظاهراً فيؤوق بينهما أو يعتبر أحدهما ناسخاً للآخر أو يرجح أحدهما على الآخر، وأما على المعنى الثاني: فيعرف: بالتعارض والاختلاف الواقع بين حديثين أو أكثر في الظاهر^(٦).

(١) "المختصر في علم الأثر" (ص: ١٣٨).

(٢) "فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث" (٦٦/٤).

(٣) "فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث" بتصرف (٦٧/٤، ٦٩).

(٤) "معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم" (ص: ٤٣).

(٥) "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" (٦٥١/٢).

(٦) "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث" (ص: ٤٤١، ٤٤٢).

[٣] أحاديث:

جمع حديث على خلاف القياس فواحد الأحاديث أُخْدُوْتُةٌ، والحديث ضد القديم^(١)، ويطلق على الخَبَرِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ^(٢).
وفي الإصلاح: هو ما أُضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة^(٣)،
والأحاديث الواردة في الحوض هي من قول النبي ﷺ.

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية فصل الحاء [حدث] بتصرف (١/٢٧٨).

(٢) مختار الصحاح بَابُ الْحَاءِ - ح د ث - (ص: ٦٨).

(٣) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: ٦١).

المبحث الأول

تعريف الحوض والكوثر، والعلاقة بينهما، وعدد أحاديث الحوض

أولاً: الحوض لغة واصطلاحاً.

الحوض لغة هو: مكان يجتمع فيه الماء، يأخذ في الغالب شكلاً دائرياً أو مربعاً أو مستطيلاً، قد يكون متساوي الجوانب أو غير متساوي، صغيراً أو كبيراً، محفوراً في الأرض أو مبنياً على ظهرها، وهذه بعض أقوال علماء اللغة فيه:
قال الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ): الحَوْضُ معروف، والجميع: الحِيَاضُ والأَحْوَاضُ^(١).

وقال أبو بكر الأزدي (ت: ٣٢١هـ): الحوض مَعْرُوف، وأصل اشتقاقه من حِضَّتِ الْمَاءُ أَحْوِضَهُ حَوْضاً إِذَا جَمَعْتَهُ^(٢).

وقال ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ): الحَوْضُ: حَوْضُ الْمَاءِ، وَاسْتَحْوَضَ الْمَاءَ: اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ حَوْضاً^(٣).

وقال القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ): حَوْضٌ مَفْرَدٌ حِيَاضٌ وَهِيَ حَفْرٌ تَسْتَقِرُّ فِيهَا الْمِيَاهُ^(٤).

وقال ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ): فِي حَدِيثِ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ «لَمَّا ظَهَرَ لَهَا مَاءٌ زَمَزَمَ جَعَلَتْ تَحْوِضُهُ» أَي تَجْعَلُ لَهُ حَوْضاً يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ^(٥).

وقال الزبيدي (١٢٠٥): واخْتُلِفَ فِي اسْتِقْأَقِهِ، فَقِيلَ: مِنْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ حِيَاضاً

(١) العين باب الحاء والضاد (حوض) (٢٦٦/٣).

(٢) جمهرة اللغة (ح ض و) (٥٤٨/١).

(٣) مجمل اللغة كتاب الحاء باب الحاء والياء وما يتلثهما (حوض) (ص: ٢٥٨).

(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار حرف الحاء (ح و ض) (٢١٦/١).

(٥) النهاية في غريب الحديث حرف الحاء باب الحاء مع الواو والضاد (حَوْضَ) (٤٦١/١).

إِذَا سَأَلَ دَمُهَا، وَسُمِّيَ بِهِ لِأَنَّ الْمَاءَ يَحِيضُ إِلَيْهِ أَيْ يَسِيلُ^(١).

وقال د أحمد مختار (ت ١٤٢٤): حَوْضٌ مفرد جمعه أَحْوَاضٌ وحِيَاضٌ وحِيضَانٌ، وهو مجتمعُ الماءِ من المطرِ أو غيره أي حَوْضٌ مائِيٌّ مَتَّسِعٌ أو حَوْضٌ يَتَّسِعُ للجسمِ كحَوْضِ الحَمَّامِ أو حَوْضٌ كبيرٌ يُعَدُّ للسِّبَاحَةِ أي مَسْبَحٌ أو حَوْضٌ النَّهْرِ أي المنطقة التي يصرف النَّهْرُ روافدَهُ وماءَهُ فيها^(٢).

الحوض اصطلاحاً: يراد به حوض النبي ﷺ الذي خصه الله تعالى به في الآخرة وجعله مورداً لأُمَّته يوم القيامة ليشربوا منه ويروا به ظمأهم فضلاً منه ونعمة سبحانه وتعالى كما دلت عليه الأحاديث النبوية.

ثانياً: الكوثر لغة واصطلاحاً:

الكوثر لغة: يراد به الخير الكثير أو الشيء الكثير أو العطاء الكثير أو الذي يعطي الخير الكثير، وهذه بعض أقوال علماء اللغة فيه:

قال الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ): الكوثر: الخير الكثير الذي أعطاه النبي ﷺ^(٣).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ): الكوثر: الخير الكثير، ومنه قوله جلّ ذكره: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، والكوثر: الرجل الكثير العطاء والخير^(٤).

وقال أبو منصور الهروي (ت: ٣٧٠هـ): والكوثر فَوْعَلٌ مِنَ الْكَثْرَةِ، ومعناه الْخَيْرُ الْكَثِيرُ، وجاءَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ الْكَوْثَرَ الْإِسْلَامُ وَالنُّبُوَّةُ^(٥).

وقال ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ): الْكَوْثَرُ: الْخَيْرُ الْكَثِيرُ، وَالْكَوْثَرُ: الْعِبَارُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَتِهِ وَتَوَرَّانِهِ^(٦).

(١) تاج العروس (حوض) (٣٠٨/١٨).

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة (ح و ض) بتصرف (٥٨٢/١).

(٣) العين باب الكاف والثاء والراء (٣٤٨/٥).

(٤) الغريب المصنف بتصرف (٣٥١/١).

(٥) تهذيب اللغة (أبواب الكاف والثاء) (١٠٢/١٠).

(٦) مقاييس اللغة [باب الكاف والثاء وما يتلوهما] (كثُر) (١٦١/٥).

وقال ابن سيده المرسى (ت: ٤٥٨هـ): الكوثر: السيّد الكثير الخَيْر، والكوثر: النّهر، وقيل: الكوثر هاهنا: الخَيْر الَّذِي يُعْطِيهِ اللهُ أُمَّتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَكُلَّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى: الْكَثْرَةُ^(١).

وقال القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ): قيل: الكوثر المذكور في القرآن الخَيْر الكثير من القرآن والنبوة وغير ذلك فوعل من الكثرة، وقد قال ابن عباس: الكوثر الخَيْر الَّذِي أَعْطَاهُ اللهُ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: وَالنَّهْرُ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ هُوَ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللهُ يُرِيدُ أَنَّهُ بَعْضُهُ وَأَنَّ الْكُوْثَرَ أَعْمُ مِنْهُ^(٢).

وقال ابن لأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ): هُوَ فَوَعْلٌ مِنَ الْكَثْرَةِ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ، وَمَعْنَاهُ: الْخَيْرُ الْكَثِيرُ، وَجَاءَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ الْكُوْثَرَ: الْقُرْآنُ وَالنُّبُوَّةُ، وَالْكَوْثَرُ فِي غَيْرِ هَذَا: الرَّجُلُ الْكَثِيرُ الْعَطَاءُ^(٣).

والكوثر اصطلاحًا هو: نهر من أنهار الجنة تفضل الله تعالى به على نبيه ﷺ وأعطاه إياه كما دلت عليه سورة الكوثر، وهذه بعض الأقوال فيه:
قال الخليل بن أحمد: الكوثر نهر في الجنة يتشعب منه أكثر أنهار الجنة^(٤).
الجنة^(٤).

وقال ابن فارس: الكوثر: نهر في الجنة. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]^(٥).

وقال ابن سيده المرسى: الكوثر: نهر في الجنة، يتشعب منه جميع أنهارها وَهُوَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ﴾^(١).

(١) المحكم والمحيط الأعظم الكاف والناء والراء بتصرف (٧٩٣/٦).

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ك ث ر) (٣٣٦/١).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر حرف الكاف باب الكاف مع الواو (كوثر). (٢٠٨/٤).

(٤) العين باب الكاف والناء والراء (٣٤٨/٥).

(٥) مقاييس اللغة [باب الكاف والناء وما ينثنهما] (كثر) (١٦١/٥).

العلاقة بين الحوض والكوتر:

عند تأمل بعض الروايات مع النظر في صنيع العلماء وأقوالهم في هذا الشأن نجد أن هناك اتجاهان في تحديد العلاقة بين الحوض والكوتر، وبينهما كتالي:
الاتجاه الأول: أنهما واحد لا فرق بينهما، فالحوض هو الكوتر والكوتر هو الحوض، ويقوي هذا ويشهد له ما يلي:

[١] دلالة بعض الأحاديث على أنه لا فرق بينهما.

فقد روى مسلم بسنده عن أنس رضي الله عنه قال: بئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءً^(١) ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله قال: «أنزلت علي أنفا سورة» فقرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوتِرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوتر ١: ٣] ثم قال: «أندرون ما الكوتر؟» فقلنا الله ورسوله أعلم، قال: "فإنه نهرٌ وعدنيه ربي صلى الله عليه وسلم، عليه خيرٌ كثيرٌ، هو حوض ترد عليه أممي يوم القيامة، أنيبه عدد النجوم، فيختلج^(٣) العبد منهم، فأقول: رب، إنه من أممي فيقول: ما تدري ما أحدثت بعدك"^(٤)، ففي هذا الحديث فسر النبي صلى الله عليه وسلم الكوتر بالحوض.

(١) المحكم والمحيط الأعظم الكاف والثاء والراء (٦/٧٩٣).

(٢) نام نومةً خفيفة. النهاية في غريب الحديث والأثر حرف الغين باب الغين مع اللام (عفا). (٣/٣٧٦).

(٣) أي يجتنبون ويفتتعون. النهاية في غريب الحديث والأثر حرف الخاء باب الخاء مع اللام (خلج). (٢/٥٩).

(٤) ك الصلاة ب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة (١/٣٠٠ ح ٤٠٠).

[٢] صنيع بعض العلماء وترتيبهم للأحاديث يدل على عدم التفرقة بينهما .

فالبخاري عقد في صحيحه ترجمة مشتركة للحوض والكوثر سماها: بَابٌ فِي الْحَوْضِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] (١)، ثم أورد فيه أحاديث الحوض والكوثر معاً، ونحوه صنع أبو داود في السنن فجمع أحاديث الحوض والكوثر معاً في باب واحد سماه: بَابٌ فِي الْحَوْضِ (٢)، ومثل البخاري صنع البيهقي فقال: بَابٌ مَا جَاءَ فِي حَوْضِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اللَّهُ ﷻ: " {إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ} [الكوثر: ١] (٣)، ثم ذكر تحته ما ورد من أحاديث في الحوض والكوثر.

[٣] أقوال بعض العلماء تدل على أنه لا فرق بينهما، وهذه طائفة من أقوالهم:

قال المطهر بن طاهر المقدسي (ت: نحو ٣٥٥هـ): قال كثير من أهل التفسير أن الكوثر اسم حوض النبي ﷺ (٤).
وقال أبو إسحاق الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ): قال بعضهم: هو الحوض بعينه، وصفته على ما جاء في الأخبار (٥).

وقال القرطبي (ت: ٦٥٦هـ): ومما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله تعالى قد خصَّ نبيه محمداً ﷺ بالكوثر الذي هو الحوض المصْرَحُ باسمه، وصفته، وشرابه وأنبيته في الأحاديث الكثيرة الصحيحة الشهيرة (٦).

وقال ابن جزى الكلبي (ت: ٧٤١هـ): ولكن الصحيح أن المراد بالكوثر الحوض لما ورد في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: أتدرون ما الكوثر هو

(١) صحيح البخاري كتاب الرِّقَاقِ (٨ / ١١٩).

(٢) سنن أبي داود كتاب السُّنَّةِ (٤ / ٢٣٧).

(٣) البعث والنشور للبيهقي (ص: ١١٠).

(٤) البدء والتاريخ (١ / ٢٠٨).

(٥) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٠ / ٣٠٩).

(٦) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦ / ٩٠).

نهر أعطانيه الله وهو الحوض آنيته عدد نجوم السماء^(١).

وقال ابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ): الحوض هو الكوثر^(٢).

وقال تقي الدين المقرئ (ت: ٨٤٥هـ): وأما حوض رسول الله ﷺ وهو الكوثر فقد بلغ التواتر^(٣).

الاتجاه الثاني: أنهما متغايران وأن الحوض غير الكوثر، ويقوي هذا ويؤيده

ما يلي:

[١] دلالة بعض الأحاديث على أن الكوثر يصب في الحوض.

فَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ: «إِنِّي لَبِعُفْرٍ^(٤) حَوْضِي أَدُوْدُ^(٥) النَّاسِ لِأَهْلِ الْيَمَنِ أَضْرِبُ بِعَصَايَ حَتَّى يَرْفُضَ^(٦) عَلَيهِمْ»، فَسُئِلَ عَنْ عَرْضِهِ فَقَالَ: «مِنْ مَقَامِي^(٧) إِلَى عَمَانَ^(٨)»، وَسُئِلَ عَنْ شَرَابِهِ فَقَالَ: «أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ

(١) تفسير ابن جزى = التسهيل لعلوم التنزيل (٥١٧/٢).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٥٢/٩).

(٣) إمتاع الأسماع (٢٩٧/٣).

(٤) عُفْرُ الْحَوْضِ بِالضَّمِّ: مَوْضِعُ الشَّرَابَةِ مِنْهُ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ حَرْفِ الْعَيْنِ بَابُ الْعَيْنِ مَعَ الْقَافِ (عَقَرَ) (٢٧١/٣).

(٥) أَيِ أَطْرُدُهُمْ وَأَدْفَعُهُمْ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ حَرْفِ الذَّالِ بَابُ الذَّالِ مَعَ الْوَاوِ (ذَوْدٌ) (١٧٢/٢).

(٦) أَيِ يَسِيلُ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ حَرْفِ الرَّاءِ بَابُ الرَّاءِ مَعَ الْفَاءِ (رَفَضَ) (٢٤٣/٢).

(٧) أَيِ الْمَدِينَةِ كَمَا بَيَّنَّهُ رِوَايَةُ ابْنِ قَانَعٍ فِي مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ (١/ ١٢٠) وَفِيهَا: «سِعْتُهُ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَعَمَانَ»، وَكَمَا بَيَّنَّهُ رِوَايَةُ الْبِيهَقِيِّ فِي الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ بَابُ مَا جَاءَ فِي حَوْضِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اللَّهُ ﷻ: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ» [الكوثر: ١] (ص: ١١٨ ح ١٣٣) قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا سِعْتُهُ؟ قَالَ: مِثْلُ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ إِلَى عَمَانَ.

(٨) بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ وَآخِرُهُ نُونٌ: وَالْمُرَادُ هُنَا، عَمَانَ الْأُرْدُنِ. وَقَدْ جَاءَ «أَنَّ الْحَوْضَ مِنْ عَدْنٍ إِلَى إِلَى عَمَانَ الْبَلْقَاءِ». الْمَعَالِمُ الْأَثِيرَةُ فِي السَّنَةِ وَالسِّيْرَةُ بِتَصْرِيفِ سَيْرِ (ص: ٢٠٢).

اللَّبَنِ وَأَخْلَى مِنَ الْعَسَلِ، يَعْثُ^(١) فِيهِ مِيزَابَانِ يَمْدَانِهِ مِنَ الْجَنَّةِ، أَحَدُهُمَا مِنْ ذَهَبٍ وَالْآخَرُ مِنْ وَرَقٍ»^(٢)، وعن حُدَيْفَةَ ؓ قال: غَابَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ لَنْ يَخْرُجَ، فَلَمَّا خَرَجَ سَجَدَ سَجْدَةً فَظَنَنَّا أَنَّ نَفْسَهُ قَدْ قُبِضَتْ فِيهَا، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ قَالَ: "إِنَّ رَبِّي اسْتَشَارَنِي فِي أُمَّتِي مَاذَا أَفْعَلُ بِهِمْ، فَقُلْتُ: مَا سِئْتِ أَيِّ رَبِّ، هُمْ خَلْقُكَ وَعِبَادُكَ، فَاسْتَشَارَنِي الثَّانِيَةَ فَقُلْتُ لَهُ كَذَلِكَ، فَقَالَ: لَا أُخْرِنُكَ فِي أُمَّتِكَ يَا مُحَمَّدُ، وَبَشَّرَنِي أَنْ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي مَعِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا لَيْسَ عَلَيْهِمْ حِسَابٌ، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيَّ فَقَالَ: ادْعُ تُجَبِّ، وَسَلْ تُعْطَ، فَقُلْتُ لِرَسُولِهِ: أَوْ مُعْطِيَّ رَبِّي سُؤْلِي، فَقَالَ: مَا أُرْسَلَنِي إِلَيْكَ إِلَّا لِيُعْطِيكَ، وَلَقَدْ أَعْطَانِي رَبِّي، وَلَا فَخْرَ وَغَفَرَ لِي مَا نَقَدَمَ مِنْ ذُنُوبِي وَمَا تَأَخَّرَ، وَأَنَا أَمْشِي حَيًّا صَاحِبًا، وَأَعْطَانِي أَنْ لَا تَجُوعَ أُمَّتِي، وَلَا تُغْلَبَ، وَأَعْطَانِي الْكُوْثَرَ فَهُوَ نَهْرٌ مِنَ الْجَنَّةِ يَسِيلُ فِي حَوْضِي..."^(٣)، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) أي يذفقان فيه الماء دفقًا دائمًا متتابعًا. النهاية في غريب الحديث والأثر حرف الغين باب الغين مع التاء (عنت) (٣/ ٣٤٢).

(٢) صحيح مسلم كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٤/ ١٧٩٩ ح ٢٣٠١).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣٨/ ٣٦١ ح ٢٣٣٣٦) قال: حَدَّثَنَا حَسَنٌ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ هُبَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا تَمِيمٍ الْجَيْشَانِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ أَنَّهُ سَمِعَ حُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ...به. دراسة إسنادة والحكم عليه، وفيه:

عبد الله بن لهيعة بن عتبة، قال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيف، أمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٧)، وقال الدارقطني: يُضَعَّفُ حديثه. سوالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٠٧)، وقال الذهبي: العمل على تضعيف حديثه. الكاشف (١/ ٥٩٠)، وقال ابن حجر: صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما. تقريب التهذيب (ص: ٣١٩).

وسعيد لم أقف عليه؛ فلم أجده في شيوخ أبي تميم ولا في تلاميذ حذيفة بن اليمان ؓ. الحكم عليه: إسناده ضعيف؛ فيه ابن لهيعة ضعيف، وسعيد لم أقف عليه، وبقية رجاله ثقات وهم: الحسن بن موسى الأشيب، وعبد الله بن هبيرة بن أسعد، وأبو تميم الجيشاني عبد الله بن مالك بن أبي الأسحم المصري، والله أعلم.

«إِنِّي لَأَقُومُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا ذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ؟ قَالَ رَسُولُ ﷺ: «ذَلِكَ إِذَا جِيءَ بِكُمْ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا^(١) فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيُوتَى بِرِيْطَتَيْنِ بِيضَاوَيْنِ فَيَلْبَسُهُمَا، ثُمَّ يَقَعُدُ مُسْتَقْبِلَ الْعَرْشِ، ثُمَّ أُوتَى بِكِسْوَتِي فَأَلْبَسُهَا، فَأَقُومُ عَنْ يَمِينِهِ مَقَامًا لَا يَقُومُهُ غَيْرِي، يَغْبِطُنِي^(٢) فِيهِ الْأَوْلُونَ وَالْآخِرُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ نَهْرٌ مِنَ الْكَوْثَرِ إِلَى الْحَوْضِ»^(٣).

[٢] أقوال بعض العلماء تدل على أن الكوثر نهر في الجنة وأنه يصب في الحوض، وهذه طائفة من أقوالهم:

قال ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ): وَالَّذِي يَتَلَخَّصُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي صِفَةِ الْحَوْضِ: أَنَّهُ حَوْضٌ عَظِيمٌ، وَمَوْرِدٌ كَرِيمٌ، يَمْدُ مِنْ شَرَابِ الْجَنَّةِ مِنْ نَهْرِ الْكَوْثَرِ^(٤).

(١) يُرِيدُ غَيْرَ مَخْتَلَتَيْنِ، وَالْوَادِعَ أَعْرَلَ. مشارق الأنوار حرف الغين (غ ر ل) (١٣٢/٢).
(٢) الْغَبْطُ: حَسَدٌ خَاصٌ، يُقَالُ: غَبَطْتُ الرَّجُلَ أَغْبَطُهُ غَبْطًا إِذَا اسْتَهَيْتَ أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مَا لَهُ وَأَنْ يَدُومَ عَلَيْهِ مَا هُوَ فِيهِ، وَحَسَدْتُهُ أَحْسَدُهُ حَسَدًا إِذَا اسْتَهَيْتَ أَنْ يَكُونَ لَكَ مَا لَهُ وَأَنْ يَزُولَ عَنْهُ مَا هُوَ فِيهِ. النهاية في غريب الحديث حرف الغين بَابُ الْغَيْنِ مَعَ الْبَاءِ (غَبَطَ) (٣٣٩/٣).
(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ = جَامِعُ الْبَيَانِ (٤٩/١٥) قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو زَيْدٍ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ قَالَ: ثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: ثنا عَثْمَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ... بِهِ.
دراسة إسنادة والحكم عليه، وفيه.

عثمان بن عمير البجلي أبو اليقطان، قال ابن معين: لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ. تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤٥٨/٣)، وقال أبو حاتم: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ مَنْكَرُ الْحَدِيثِ. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٦١/٦)، وقال الذهبي: ضَعْفُوهُ. الكاشف (١١/٢)، وقال ابن حجر: ضَعِيفٌ وَاخْتَلَطَ وَكَانَ يَدْلَسُ وَيَغْلُو فِي التَّشْبِيعِ. تقريب التهذيب (ص: ٣٨٦).

الحكم عليه: إسناده ضعيف؛ فيه عثمان بن عمير ضعيف، وبقية رجاله: عمر بن شبة، وموسى بن إسماعيل أبو سلمة المنقري، وسعيد بن زيد بن درهم، وعلي بن الحكم البناني وإبراهيم بن يزيد النَّخَعِيُّ، والأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعِيُّ، وعلقمة بن قيس النَّخَعِيُّ ثقات عدا سعيد بن زيد حسن الحديث، والله أعلم.

(٤) شرح الطحاوية (ص: ٢٠١).

وقال ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): الكَوْتَرُ نَهْرٌ دَاخِلُ الْجَنَّةِ، وَمَاؤُهُ يُصَبُّ فِي الْحَوْضِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْحَوْضِ كَوْتَرٌ لِكَوْنِهِ يُمَدُّ مِنْهُ^(١)، وقال: قَوْلُهُ: وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا عَاطَيْنَاكَ الْكَوْتَرَ﴾ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَوْتَرِ النَّهْرُ الَّذِي يَصُبُّ فِي الْحَوْضِ فَهُوَ مَادَّةُ الْحَوْضِ كَمَا جَاءَ صَرِيحًا فِي سَابِعِ أَحَادِيثِ الْبَابِ وَمَضَى فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْكَوْتَرِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ نَحْوَهُ مَعَ زِيَادَةٍ بَيَّانٍ فِيهِ^(٢).

وأنا أميل إلى الاتجاه الثاني القائل بتغايرهما لما فيه من أحاديث تؤيده، كما أنها لا تعارض حديث أنس الوارد في الاتجاه الأول الذي فسر فيه النبي ﷺ الكوثر بالحوض لأن ما كان مستمداً من الشيء وقائماً عليه أخذ اسمه وحكمه، ولهذا سُمي الحوض بالكوثر، كما أن القول بتغايرهما هو الأنسب لمقام تكريم النبي ﷺ لما فيه من تعدد الفضائل التي أعطاها الله تعالى إياه، والله أعلم.

عدة أحاديث الحوض وتواترها:

لقد تعددت أحاديث الحوض وكثرت مروياتها حتى بلغت حد التواتر، وفي هذا تكلم العلماء كما هو مبين على النحو التالي:

أولاً: تكلم في تواترها جماعة من العلماء، وهذه بعض أقوالهم:

قال ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ): الأحاديث في حوضه ﷺ متواترة صحيحة ثابتة كثيرة، والإيمان بالحوض عند جماعة علماء المسلمين واجب، والإقرار به عند الجماعة لازم، وقد نفاه أهل البدع من الخوارج والمعتزلة، وأهل الحق على التصديق بما جاء عنه في ذلك ﷺ، والآثار في الحوض أكثر من أن تحصى^(٣)، وقال: تواتر الآثار عن النبي ﷺ في الحوض حمل أهل السنة والحق وهم الجماعة

(١) فتح الباري بتصريف يسير (٤٦٦/١١).

(٢) فتح الباري (٤٦٧/١١).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد بتصريف (٢٩١/٢).

على الإيمان به وتصديقه^(١)، وقال: قد ذكرنا أحاديث الحوض وهي متواترة،
وتقصيناها بألفاظها وطرقها في باب خبيب بن عبد الرحمن من كتاب "التمهيد"
والحمد لله^(٢).

وقال القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ): هو حديث ثابت متواتر النقل، رواه
جماعة من الصحابة... وفي بعض هذا ما يُخرج هذا الحديث عن خبر الواحد إلى
حديث الاستفاضة والتواتر^(٣).

وقال القرطبي (ت: ٦٥٦هـ): ومما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق
به أن الله تعالى قد خصَّ نبيه محمداً ﷺ بالكوثر الذي هو الحوض المصروح
باسمه، وصفته، وشرابه، وأنيته في الأحاديث الكثيرة الصحيحة الشهيرة التي
يحصل بمجموعها العلم القطعي واليقين التواتري^(٤).

وقال تقي الدين ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): فَمِنَ الصَّحِيحِ مَا تَوَاتَرَ لَفْظُهُ
كَقَوْلِهِ: {مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ}، وَمِنْهُ مَا تَوَاتَرَ مَعْنَاهُ:
كَأَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ وَأَحَادِيثِ الرُّؤْيَةِ وَأَحَادِيثِ الْحَوْضِ^(٥).

وقال ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ): الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي ذِكْرِ الْحَوْضِ
تَبْلُغُ حَدَّ التَّوَاتُرِ^(٦).

وقال أبو إسحاق الأبناسي (ت: ٨٠٢هـ): قد ذكر الأئمة عدة أحاديث متواترة
فمن ذلك أحاديث "حوض النبي ﷺ"^(٧).

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢/ ٣٠٩).

(٢) الاستنكار (٥/ ١١٢).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٢٦٠، ٢٦١).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٨/ ٢٠٥).

(٥) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٨).

(٦) شرح الطحاوية (ص: ١٩٩).

(٧) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح بتصرف يسير (٢/ ٤٤٥).

وقال أبو الفضل العراقي (ت: ٨٠٦هـ): فيه إثبات حوض النبي ﷺ وأنه حوض حقيقي على ظاهره مخلوق موجود اليوم وهو كذلك عند أهل السنة والجماعة لا يتأولونه ويجعلون الإيمان به فرضاً وأحاديثه قد بلغت التواتر^(١).

وقال تقي الدين المقرئ (ت: ٨٤٥هـ): وأما حوض رسول الله ﷺ وهو الكوثر فقد بلغ التواتر عن جماعة من علماء الآثار، ورواه الجهم الغفير عن رسول الله ﷺ^(٢).

ثانياً: تكلم في عدتها جماعة من العلماء، وهذه بعض أقوالهم:

فابن عبد البر ذكر أنها وردت عن إحدى وعشرين راوياً من الصحابة وهم: حذيفة، وعبد الله بن مسعود، وأبي بكر، وثوبان، وأبي هريرة، والعرياض بن سارية، وأنس، وأبي سعيد الخدري، وعمر، وسهل بن سعد، وحارثة بن وهب الخزاعي، وجندب، وعقبة بن عامر، وكعب بن عجرة، وابن عمر، وأبي الدرداء، والصنابحي، وسلمان، وعبد الله بن عمرو، وأسماء ابنة أبي بكر، وجابر بن عبد الله^(٣).

وقال القاضي عياض: رواه جماعة من الصحابة، فذكره مسلم من رواية ابن عمر، وأبي سعيد، وسهل بن سعد، وجندب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وحارثة بن وهب الخزاعي، والمستورد، وأبي ذر، وثوبان، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وجابر ابن سمرة، وذكره غير واحد عن أسماء بنت أبي بكر، وأبي برزة الأسلمي، وأبي أمامة، وزيد ابن أرقم، وعبد الله بن زيد، وسويد بن جبلة، وعبد الله الصنابحي، والبراء، وأبي بكر، وخولة بنت قيس، وغيرهم^(٤)، وقال بعد ذكره روايات

(١) طرح التثريب في شرح التقریب (٢٩٦/٣).

(٢) إمتاع الأسماع بتصرف يسير (٢٩٧/٣).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٩١/٢: ٣٠٩).

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢٦٠/٧، ٢٦١).

روايات عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي ذَرٍّ، وَثَوْبَانَ، وَحَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ، وَأَنْسَ، وَابْنَ عُمَرَ: وَرَوَى حَدِيثَ الْحَوْضِ أَيْضًا أَنَسٌ، وَجَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، وَابْنُ عُمَرَ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَحَارِثَةُ ابْنِ وَهَبِ الْخَزَاعِيِّ، وَالْمُسْتَوْدُ، وَأَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ، وَحَدِيفَةُ بْنُ الْيَمَانَ، وَأَبُو أُمَامَةَ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُوَيْدُ بْنُ جَبَلَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَابْنُ بُرَيْدَةَ، وَأَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَالْبَرَاءُ، وَجُنْدُبٌ، وَعَائِشَةُ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَحَوْلَهُ بِنْتُ قَيْسٍ ... وَعَظِيمُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ^(١).

وقال النووي (ت: ٦٧٦هـ) بعد نقل قول القاضي عياض في الإكمال: قُلْتُ: وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَاهُ عَظِيمُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَائِدِ بْنِ عَمْرٍو وَآخَرِينَ^(٢).

وقال القرطبي: قد روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيفًا على الثلاثين، في الصحيحين منهم نيف على العشرين، وباقيهم في غيرهما، مما صح نقله، واشتهرت روايته^(٣).

وقال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): قد روى أحاديث الحوض أربعون من الصحابة، وأكثرها في الصحيح، فقد رواها: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَنْسٌ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَكَعْبُ ابْنِ عُجْرَةَ، وَحَارِثَةُ بْنُ وَهَبِ الْخَزَاعِيِّ، وَالْمُسْتَوْدُ بْنُ شَدَّادٍ، وَأَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ، وَحَدِيفَةُ بْنُ الْيَمَانَ، وَحَدِيفَةُ بْنُ أَسِيدٍ، وَأَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُوَيْدُ بْنُ جَبَلَةَ، وَأَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَأَبُو بَكْرَةَ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَسَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَأَبُو ذَرٍّ، وَثَوْبَانَ،

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١/٤٠٤).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/٥٣).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٨/٢٠٥).

وَأَبِي ابْنِ كَعْبٍ، وَمَعَادُ بْنُ جَبَلٍ، وَسَمْرَةَ الْعَدَوِيُّ، وَجُنْدُبُ بْنُ سُفْيَانَ، وَعَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، وَخَوْلَةُ بِنْتُ قَيْسٍ، وَالْعُرْيَانُ بْنُ سَارِيَةَ، وَلَقَيْطُ بْنُ صَبْرَةَ، وَعَنْبَةَ بِنْتُ عَبْدِ السَّلْمِيِّ، ورواه غيرهم أيضا^(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي: الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي ذِكْرِ الْحَوْضِ رَوَاهَا مِنَ الصَّحَابَةِ بِضَعِّ وَثَلَاثُونَ صَحَابِيًّا^(٢).

وقال الأبناسي: وردت أحاديث الحوض عن أزيد من ثلاثين صحابيا^(٣).

وقال تقي الدين المقرئ: رواه الجم الغفير عن رسول الله ﷺ: ثوبان، وجابر، وأبو هريرة، وجابر بن سمرة، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن عمرو، وأبوه عمرو بن العاص، وحارثة بن وهب، والمستورد، وأبو برزة، وحذيفة، وأبو أمامة، وأبو بكر، وعمر، وابن مسعود، وعبد الله بن زيد، وسهل بن سعيد، وسويد بن عبل، وبريدة، وأبو سعيد، والبراء بن عازب، وعتبة ابن عبد السلمي وجندب، والصنابحي، وأبو بكر، وأبو ذر الغفاري، وأسماء بنت أبي بكر، وخولة بنت قيس^(٤).

وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ نَسَبَ عِيَاضٌ لِمُسْلِمٍ تَخْرِيجهُ عَنْهُمْ إِلَّا أُمَّ سَلَمَةَ، وَثُوبَانَ، وَجَابِرَ بْنَ سَمْرَةَ، وَأَبَا ذَرٍّ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْهُمَا أَيْضًا، وَأَعْفَلَهُمَا عِيَاضٌ، وَأَخْرَجَاهُ أَيْضًا عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَحَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي عَوَانَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ، وَحَدِيثُ خَوْلَةَ بِنْتُ قَيْسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، وَحَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ ابْنِ جِبَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ، وَأُمَّا

(١) تهذيب سنن أبي داود = حاشية ابن القيم على سنن أبي داود بتصريف يسير (٥٦/١٣).

(٢) شرح الطحاوية بتصريف يسير (ص: ١٩٩).

(٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح بتصريف يسير (٤٤٥/٢).

(٤) إمتاع الأسماع بتصريف يسير (٢٩٧/٣).

حَدِيثُ سُؤَيْدِ بْنِ جَبَلَةَ فَأُخْرِجَهُ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ فِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ، وَأَمَّا حَدِيثُ الصُّنَابِيحِ بِنِ الْأَعْسِرِ فَعِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ مَاجَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَقَوْلُ النَّوَوِيِّ إِنَّ النَّبِيَّ هَيَّجَ اسْتَوْعَبَ طُرُقَهُ يَوْمَهُمْ أَنَّهُ أَخْرَجَ زِيَادَةَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا حَيْثُ قَالَ: وَآخَرِينَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ حَدِيثَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَلَا سُؤَيْدِ، وَلَا الصُّنَابِيحِيَّ، وَلَا خَوْلَةَ، وَلَا الْبِرَاءَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ عَنْ عُمَرَ، وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ عَمَّنْ لَمْ يَذْكُرُوهُ جَمِيعًا مِنْ حَدِيثِ بَنِ عَبَّاسٍ، وَمِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالْبُرَّازِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَعَنْ بُرَيْدَةَ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى، وَمِنْ حَدِيثِ أَخِي زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَيُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ تَابِتٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ عِنْدَ بَنِ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ وَعِنْدَ النَّبِيَّهِ فِي الدَّلَائِلِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنِ كَعْبِ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَحَدِيثَةَ بَنِ أُسَيْدٍ، وَحَمْرَةَ بَنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَلَقِيَطِ بَنِ عَامِرٍ، وَزَيْدِ بَنِ ثَابِتٍ، وَالْحَسَنِ بَنِ عَلِيٍّ وَحَدِيثُهُ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى أَيْضًا، وَأَبِي بَكْرَةَ وَخَوْلَةَ بَنَاتِ حَكِيمٍ كُلِّهِنَّ عِنْدَ بَنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَمِنْ حَدِيثِ الْعَرِيَّاضِ بَنِ سَارِيَةَ عِنْدَ بَنِ جَبَانَ فِي صَحِيحِهِ، وَعَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ، وَسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، وَسَمْرَةَ بَنِ جُنْدَبٍ، وَعُقْبَةَ بَنِ عَبْدِ، وَزَيْدِ بَنِ أَوْفَى وَكُلُّهَا فِي الطَّبْرَانِيِّ، وَمِنْ حَدِيثِ خَبَابِ بَنِ الْأَرْتِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَمِنْ حَدِيثِ النَّوَّاسِ بَنِ سَمْعَانَ عِنْدَ بَنِ أَبِي الدُّنْيَا، وَمِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأَوْسَطِ لِلطَّبْرَانِيِّ، وَمِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بَنِ أَبِي وَقَّاصٍ عِنْدَ أَحْمَدَ بَنِ مَنِيعٍ فِي مُسْنَدِهِ، وَذَكَرَهُ بَنِ مَنذَةَ فِي مُسْتَحْرَجِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَنِ عَوْفٍ، وَذَكَرَهُ بَنِ كَثِيرٍ فِي نِهَائِيهِ عَنْ عُمَانَ بَنِ مَطْعُونٍ، وَذَكَرَهُ بَنِ الْقَيْمِ فِي الْحَاوِي عَنْ مُعَاذِ بَنِ جَبَلٍ وَلَقِيَطِ بَنِ صَبْرَةَ وَأَظْنُهُ عَنْ لَقِيَطِ بَنِ عَامِرٍ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فَجَمِيعُ مَنْ ذَكَرَهُمْ عِيَاضُ خَمْسَةَ وَعِشْرُونَ نَفْسًا وَزَادَ عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ ثَلَاثَةَ، وَزِدْتُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ قَدَرُ مَا ذَكَرُوهُ سِوَاءَ فَرَدَاتِ الْعِدَّةِ عَلَى الْخَمْسِينَ، وَلِكَثِيرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ عَلَى الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ كَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْسَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بَنِ عَمْرٍو، وَأَحَادِيثُهُمْ بَعْضُهَا فِي مُطْلَقِ ذِكْرِ الْحَوْضِ، وَفِي صِفَتِهِ بَعْضُهَا، وَفِيمَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ

بَعْضُهَا، وَفِيمَنْ يُدْفَعُ عَنْهُ بَعْضُهَا، وَكَذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي أوردَهَا الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَجُمْلَةُ طُرُقِهَا تِسْعَةٌ عَشَرَ طَرِيقًا، وَبَلَّغَنِي أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَصَلَهَا إِلَى رِوَايَةِ ثَمَانِينَ صَحَابِيًّا^(١).

وقال السيوطي (ت: ٩١١هـ): حَدِيثُ الْحَوْضِ مِنْ رِوَايَةِ ثَيْفٍ وَخَمْسِينَ صَحَابِيًّا^(٢).

وقال الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ): أوردت فيه أحاديث كثيرة منها حديث الحوض من رواية ثيف وخمسين صحابيا^(٣)، وقال: الحوض أوردتها في الأزهار من حديث، أنس، وأسيد بن حضير، وجندب بن عبد الله بن سفيان البجلي، وحارثة بن وهب، وسهل بن سعد، وعبد الله بن زيد، وابن عمرو، وابن مسعود، والمستورد بن شداد، وأبي هريرة، وأسماء بنت أبي بكر، وابن عباس، وثوبان، وجابر بن سمرة، وحذيفة ابن اليمان، وعقبة بن عامر، وأبي ذر، وأبي سعيد الخدري، وعائشة، وأم سلمة، وأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعقبة بن عامر السلمي، وعلي بن أبي طالب، وسمرة بن جندب، وأسامة بن زيد، وحمزة بن عبد المطلب، وزوجته خولة بنت قيس، وخباب بن الأرت، وزيد بن أرقم، وعائذ بن عمرو، وكعب بن عجرة، ولقيط بن عامر، وأبي برزة الأسلمي، وبريدة، وأبي بن كعب، والبراء ابن عازب، وجابر بن عبد الله، وحذيفة بن أسيد، والحسن بن علي، وزيد بن ثابت، وسلمان، وأبي أمامة، وأبي بكرة، وأبي الدرداء، وأبي مسعود، وسويد ابن جبلة الفزاري، والعرياض بن سارية، والنواس بن سمعان تسعة وأربعين نفسا، وزاد في شرح الأحياء ممن رواها أيضا: أبا لبابة، وجبير بن مطعم، وأوس ابن الأرقم، وزيد بن أبي أوفى، وسويد ابن عامر، والصنابحي بن الأعسر، وعبد الله الصنابحي، وسمرة

(١) فتح الباري بتصريف (١١/٤٦٨، ٤٦٩).

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢/٦٣٠).

(٣) نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص: ١٨).

ابن جندب، ثمانية أنفس، وزاد غيره غيرهم، وقد ذكر عياض في الشفا ممن رواها أربعة وعشرين نفساً، وذكره قبلها عن ثلاثة آخرين، ويوجد في بعض نسخه زيادة ثلاثة أيضاً فمجموع ذلك ثلاثون، وذكر القرطبي في المفهم أنه رواها نيف على ثلاثين، وزاد عليهم ابن حجر في فتح الباري فأوصل رواتها لست وخمسين، وأوصلهم في البدور السافرة إلى ثمان وخمسين، ونقل في شرح المواهب عن الحافظ قال: بلغني أن بعض المتأخرين أوصلهم إلى ثمانين نفساً، وفي مناهل الصفا روى أحاديث الحوض خمسة وخمسون صحابياً، خرجت أحاديثهم في الأحاديث المتواترة اه. وانظر أيضاً شرح علي القاري على الشفا وشرح الأحياء فقد عد فيه ممن رواها خمسة وأربعين، وذكر ألفاظهم ومن خرجها في نحو من نصف كراسة، وقال في آخرها: فهذا ما تيسر لي من جمع أحاديث الحوض في وقت الكتابة، ولو استوفيت النظر في مجموع ما عندي من الفوائد والأجزاء والتعليق والتخريج ربما بلغ أكثر مما ذكرت^(١).

ومما سبق يتضح:

أن عدد رواة أحاديث الحوض على أقصى تقدير وصل إليه العلماء على سبيل الإجمال بلغ ثمانين صحابياً وصحابية؛ فقد ذكر ابن حجر أن عدتهم تزيد على الخمسين وأن بعض المتأخرين أوصلهم إلى ثمانين.

أن الأسماء التي ذكرت لرواة أحاديث الحوض من الصحابة بلغت من مجموع أقوال العلماء سبعة وستين (٦٧) اسماً، وهم: أبي بن كعب، وأسيد بن حضير، وأسامة بن زيد، وأنس بن مالك، وأوس بن الأرقم، وبريدة بن الحصيب، والبراء بن عازب، وثابت بن أرقم، وثوبان، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبد الله، وجبير بن مطعم، وجندب بن عبد الله، وحارثة بن وهب، وحذيفة بن اليمان، وحذيفة بن أسيد، والحسن بن علي، وحمزة بن عبد المطلب، وخباب بن الأرت، وزيد بن

(١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر بتصرف (ص: ٢٣٦: ٢٣٨).

أرقم، وزيد ابن أبي أوفى، وزيد بن ثابت، وسعد بن أبي وقاص، وسهل بن سعد، وسلمان، وسمرة بن جندب، وسويد بن جبلة، وسويد بن عامر، والصنابحي بن الأعسر، وعائذ بن عمرو، والعرباض بن سارية، وعبد الله بن زيد، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله الصنابحي، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن بريدة، وعبد الرحمن بن عوف، وعتبة بن عبد السلمي، وعثمان بن مظعون، وعلي بن أبي طالب، وعمرو بن العاص، وعقبة بن عامر، وعمر بن الخطاب، وكعب بن عجرة، ولقيط بن عامر، ولقيط بن صبرة، والمستورد بن شداد، ومعاذ بن جبل، والنواس بن سمعان، وأبو أمامة، وأبو بكر الصديق، وأبو بكرة، وأبو برزة الأسلمي، وأبو الدرداء، وأبو ذر، وأبو سعيد الخدري، وأبو لبابة، وأبو مسعود، وأبو هريرة، وأسماء بنت أبي بكر، وخولة بنت حكيم، وخولة بنت قيس، وعائشة، وميمونة، وأم سلمة.

وبالبحث في كتب السنة وقفت على أسماء عدد آخر من رواة أحاديث الحوض بلغ ثمانية (٨) من الصحابة وهم: عبد الرحمن بن سمرة، وعمار بن ياسر، وأبو أيوب الأنصاري، وأبو ليلى الأنصاري، وأبو المعلى الأنصاري، وأبو موسى الأشعري، إضافة إلى رجل من الصحابة عنه سعيد بن المسيب، ورجل آخر من الصحابة عنه مرة بن شراحيل الهمداني، **وبهذا يكون العدد الإجمالي للأسماء التي ذكرت: خمسة وسبعون (٧٥) صحابيًا وصحابية، وقد وقفت على روايات لخمسة وخمسين (٥٥) منهم، وهم:** أبي بن كعب، وأسيد بن حضير، وأسامة بن زيد، وأنس بن مالك، والبراء بن عازب، وثوبان، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبد الله، وجبير بن مطعم، وجندب بن عبد الله، وحارثة بن وهب، وحذيفة بن أسيد، وحذيفة بن اليمان، والحسن بن علي، وحمزة بن عبد المطلب، وخباب بن الأرت، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وسهل بن سعد، وسمرة بن جندب، وسلمان، والصنابحي بن الأعسر، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن

عباس، وعبد الله بن زيد بن عاصم، وعبد الله بن عمرو، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن سمرة، وعتبة بن عبد السلمي، والعرياض بن سارية، وعقبة بن عامر، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وعمار بن ياسر، وكعب بن عجرة، وأبو أمامة، وأبو أيوب الأنصاري، وأبو بكر الصديق، وأبو بكر، وأبو برزة الأسلمي، وأبو الدرداء، وأبو ذر، وأبو سعيد الخدري، وأبو ليلي الأنصاري، وأبو موسى الأشعري، وأبو المعلى الأنصاري، وأبو هريرة، ورجل من الصحابة عنه سعيد بن المسيب، ورجل من الصحابة عنه مرة بن شراحيل الهمداني، وأسماء بنت أبي بكر، وخولة بنت حكيم، وعائشة، وميمونة، وأم سلمة، منهم ثمانية عشر (١٨) صحابياً ذكرت أحاديثهم مساحة الحوض وسعته (وهو محل البحث وموطن الإشكال)، وهم: أسامة بن زيد، وأنس بن مالك، وثوبان، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبد الله، وحارثة بن وهب، وحذيفة بن اليمان، وحذيفة بن أسيد، وعبدالله ابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعتبة بن عبد السلمي، وعقبة بن عامر، وأبو أمامة، وأبو برزة الأسلمي، وأبو بكر الصديق، وأبو ذر، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وعدد سبعة وثلاثون (٣٧) وهم بقية (٥٥) أحاديثهم في مطلق الحوض. وقد كان للصحيحين نصيب من أحاديث الحوض؛ ففي البخاري ستة عشر (١٦) حديثاً؛ ذكر ذلك ابن الملقن، وابن حجر، والعيني^(١)، وفي مسلم خمسة عشر (١٥) حديثاً؛ ذكر القاضي عياض منها اثنتا عشر (١٢) في قوله الأول في بيان عدتها^(٢)، واستدرك عليه ابن حجر ثلاثة أسماء وهم: عبد الله بن زيد، وأسيد ابن حضير، وأسماء بنت أبي بكر كما سبق في قوله في بيان عدتها^(٣)، وبالتالي يكون إجمال ما في الصحيحين إحدى وثلاثون حديثاً (٣١)، والله أعلم.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٤١/٢)، فتح الباري (٤٦٧/١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/١).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/٢٦٠، ٢٦١).

(٣) فتح الباري (٤٦٨/١١).

المبحث الثاني

روايات أحاديث الحوض المشكلة وتخريجها

سبق أن بينا في المبحث السابق أن الأحاديث التي تكلمت عن صفة الحوض (مساحته وسعته) هي محل الدراسة وموطن الإشكال، وأن عددها ثمانية عشر حديثاً، وهي على ترتيب حروف المعجم مع مراعاة الحرف الأول في أسماء روايتها من الصحابة كما يلي:

[١] حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

بلفظ: «قَدَّرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ^(١) وَصَنْعَاءَ^(٢) مِنَ الْيَمَنِ....»^(٣).

وبلفظ: «مَا بَيْنَ نَاحِيَّتِي حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةِ»^(٤).

وبلفظ: «مَا بَيْنَ نَاحِيَّتِي حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ، وَالْمَدِينَةِ، أَوْ مِثْلَ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَعَمَّانَ»^(٥).

(١) أَيْلَةُ بفتح الهمزة وسكون المنة تحث وفتح اللام وهاء، وتُعرف اليوم باسم «العقبة»، ميناء المملكة الأردنية الهاشمية على رأس خليج يضاف إليها «خليج العقبة»، وهي عامرة كثيرة التجارة ميناؤها يزدهم بالسفن، وبها فنادق ومُنْتَرَهَاتٌ على الشاطئ وخليج العقبة أحد شعبي البحر الأحمر. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية بتصرف (ص: ٣٥).

(٢) صنعاء: ترد في السيرة في مواطن متعددة، ويتعدد اسم صنعاء في بلاد العرب، منها صنعاء اليمن، وصنعاء الشام قرب دمشق، وصنعاء الحجاز شمال المدينة. وأشهرهن صنعاء اليمن. المعالم الأثرية في السنة والسيرة (ص: ١٦٢).

(٣) صحيح البخاري كتاب الرقاق باب في الحوض (١١٩/٨ ح ٦٥٨٠)، صحيح مسلم كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته واللفظ له (٤/١٨٠٠ ح ٢٣٠٣).

(٤) صحيح مسلم كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٤/١٨٠١ ح ٢٣٠٣).

(٥) صحيح مسلم كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٤/١٨٠١ ح ٢٣٠٣)، وعمان هي عاصمة الأردن الآن، سبق تعريفها ص: ١٦١.

ويلاحظ: «إِنَّ مَا بَيْنَ طَرْفَيْهِ كَمَا بَيْنَ أُيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ أَوْ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَمَكَّةَ...»^(١).

ويلاحظ: «مَا بَيْنَ حَافَتَيْ حَوْضِي مَا بَيْنَ أُيْلَةَ إِلَى عُمَانَ^(٢)، وَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ إِلَى صَنْعَاءَ...»^(٣).

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢١/ ٩٦ ح ١٣٤٠٥) قال: حَدَّثَنَا يُوسُفُ، وَحَسَنُ بْنُ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ...به.

دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

علي بن زيد بن جدعان، قال ابن المديني: ضعيف. سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٥٧)، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٨٧)، وقال ابن حجر: ضعيف. تقريب التهذيب (ص: ٤٠١).

الحكم عليه: إسناده ضعيف؛ فيه علي بن زيد ضعيف، وبقية رجاله ثقات وهم: يونس بن مُحَمَّد المؤدب، والحسن بن موسى الأشيب، وحماد بن سلمة، والله أعلم.

(٢) بضم أوله وتخفيف ثانيه، هو إقليم عمان المعروف في جزيرة العرب. المعالم الأثرية في السنة والسير (ص: ٢٠١)، وفي معجم المعالم الجغرافية: عُمَانُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ الْمُخَفَّفَةِ وَأَخْرَجَهُ نُورٌ هُوَ اسْمٌ لِلْمِنْطَقَةِ الَّتِي تَكُونُ الزَّاوِيَةَ الْجَنُوبِيَّةَ الشَّرْقِيَّةَ لِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، فَهِيَ كَالْيَمَنِ تَمَامًا مَعَ اخْتِلَافِ الْجِهَةِ عَكْسِيًّا، وَهِيَ الْيَوْمَ سُلْطَنَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ عَاصِمَتُهَا مَسْقَطٌ. بتصرف (ص: ٢١٦).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة باب في ذكر حوض النبي ﷺ (٢/ ٣٢٨ ح ٧١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ...به.

دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

سعيد بن بشير الأزدي أبو عبد الرحمن الدمشقي، قال ابن معين: ليس بشيء تاريخ ابن معين -رواية الدوري (٤/ ٩٤)، وقال البخاري: يتكلمون في حفظه. التاريخ الكبير (٣/ ٤٦٠)، وقال أبو داود: ضعيف الحديث. سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٥٢)، وقال ابن حجر: ضعيف. تقريب التهذيب (ص: ٢٣٤).

الحكم عليه: إسناده ضعيف؛ فيه سعيد بن بشير ضعيف، وبقية رجاله هم: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسِ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ ثِقَّةٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارِ بْنِ بَلَالِ الْعَامِلِيِّ صَدُوقٌ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ثِقَّةٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

[٢] حديث أسامة رضي الله عنه، بلفظ: «...هُوَ مَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ...»^(١).

[٣] حديث ثوبان بن بجدد رضي الله عنه مولي النبي ﷺ:

بلفظ: «إِنِّي لَبِعُقْرِ حَوْضِي أَدُودُ النَّاسِ لِأَهْلِ الْيَمَنِ أَضْرِبُ بَعْصَايَ حَتَّى يَرْفُضَ عَلَيْهِمْ»، فَسُئِلَ عَنْ عَرْضِهِ فَقَالَ: «مِنْ مَقَامِي إِلَى عَمَانَ...»^(٢).
وفي لفظ: «أَنَا عِنْدَ حَوْضِي أَدُودُ النَّاسِ عَنْهُ لِأَهْلِ الْيَمَنِ، إِنِّي لِأَضْرِبُهُمْ بَعْصَايَ حَتَّى يَرْفُضَ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّهُ لَيَعْتُ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، أَحَدُهُمَا مِنْ وَرَقٍ وَالْآخَرُ مِنْ ذَهَبٍ، طَوْلُهُمَا مَا بَيْنَ بُصْرَى^(٣) وَصَنْعَاءَ-أَوْ مَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَمَكَّةَ، أَوْ قَالَ:

(١) أخرجه بقي في الحوض (ص: ١٠٣ ح ٤٢) قال: نا يحيى بن عبد الحميد قال: نا عبد العزيز بن محمد عن حرام بن عثمان عن الأعرج عن المسور بن مخرمة عن أسامة بن زيد...به.
دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

يحيى بن عبد الحميد الحماني، قال البخاري: يتكلمون فيه. التاريخ الكبير (٨/ ٢٩١)، وقال أبو حاتم: لين. وترك أبو زرعة الرواية عنه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٧٠).
حرام بن عثمان السلمي، قال البخاري: منكر الحديث. التاريخ الكبير (٣/ ١٠١)، وقال مالك: ليس بثقة.
وقال أبو حاتم: منكر الحديث متروك الحديث. وقال أبو زرعة: حرام بن عثمان ضعيف الحديث. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢٨٢، ٢٨٣).

الحكم عليه: إسناده ضعيف جداً؛ فيه يحي الحماني وحرام بن عثمان ضعيفان، وبقية رجاله: عبد العزيز بن محمد الدراوردي حسن الحديث، والأعرج عبد الرحمن بن هرمز ثقة، والمسور بن مخرمة له صحبة، والله أعلم.

(٢) صحيح مسلم، وقد سبق تخريجه وبيان ما فيه، في ص: ١٦١.

(٣) بـصـرَى بضم الباء وسكون الصاد، كانت بـصـرَى مدينة حوران، وهي في منتصف المسافة بين عمان ودمشق، وهي اليوم آثار قرب مدينة ذرعة التي احتلت محلها حتى ظن بعض الناس أنها هي، وبـصـرَى وذرعة داخل حُدود سوريا على أكيالٍ من حُدود المملكة الأردنية الشمالية، وحوران: إقليم من بلاد الشام يشمل معظم المنطقة الواقعة بين عمان ودمشق التي يعدها بعضهم من حوران، وطريق آثار بـصـرَى يخرج من مدينة ذرعة باتجاه الشرق، وهي قرب السفوح الغربية لجبل الدروز اسمه اليوم جبل العرب. معجم المعالم الجغرافية بتصرف (ص: ٤٣).

مِنْ مَقَامِي هَذَا إِلَى عُمَانَ»^(١).

وفي لفظ: «إِنَّ حَوْضِي مِنْ عَدَنٍ^(٢) أَيْبِنَ^(٣) إِلَى عَمَّانِ الْبَلْقَاءِ^(٤)»^(٥).

وفي لفظ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئِلَ عَنْ سَعَةِ الْحَوْضِ فَقَالَ: مَا بَيْنَ مَقَامِي هَذَا إِلَى عُمَانَ

(١) أخرجه معمر بن راشد في الجامع باب الْحَوْضِ (١١/ ٤٠٦ ح ٢٠٨٥٣) قال: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ثُوْبَانَ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

قتادة بن دعامة السدوسي، وسالم بن أبي الجعد الأشجعي مولاهم، ومعدان بن أبي طلحة اليعمرى، وهم ثقات، وعليه إسناده صحيح، وما فيه من غريب قد سبق توضيحه في ص: ١٦١.

(٢) عَدَنُ الْيَوْمَ مَدِينَةٌ عَظِيمَةٌ عَلَى سَاحِلِ بَحْرِ الْعَرَبِ الْمُتَّصِلِ بِالْمُحِيطِ الْهِنْدِيِّ، وَلَهَا خَلِيجٌ يُعْرَفُ بِخَلِيجِ عَدَنَ، يَتَّصِلُ رَأْسُهُ الْعَرَبِيُّ بِرَأْسِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ فِي مَضِيقِ بَابِ الْمُنْدَبِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهَا عَدَنُ أَيْبِنَ، وَكَانَتْ حَضَعَتْ لِلإِسْتِعْمَارِ الْبَرِيطَانِيِّ رَدًّا مِنَ الرِّمَنِ، وَكَانَ الْإِنْجِلِيزُ لَا يُفَكِّرُونَ فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا، ثُمَّ اسْتَقَلَّتْ حَضْرَمَوْتُ وَمَا تَبِعَهَا مِنَ الْيَمَنِ سَنَةَ ١٣٨٩ هـ فَصَارَتْ عَدَنُ عَاصِمَةَ هَذَا الْجُزْءِ مِنَ الْيَمَنِ، فَسَمِيَ الْيَمَنُ الْجَنُوبِيَّ. معجم المعالم الجغرافية بتصرف (ص: ٢٠٠).

(٣) أَيْبِنُ يَفْتَحُ الْهَمَزَةَ وَقَدْ تَكَسَّرَ، وَسُكُونِ الْمَوْحَدَةِ، وَفَتْحِ الْمُنَاةِ فَوْقَ، وَآخِرُهُ نُونٌ، وَكَانَ «أَيْبِنُ» إِفْلِيمًا وَاسِعًا وَكَانَتْ الرَّأْيِيَّةُ الْجَنُوبِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ مِنَ الْيَمَنِ أَي مَنطِقَةَ لَحْجٍ وَعَدَنٍ وَمَا حَوْلَهُمَا، لِأَنَّ عَدَنَ كَانَتْ تُدْعَى «عَدَنُ أَيْبِنَ» لِشَهْرَةِ أَيْبِنَ وَوُقُوعِ عَدَنٍ فِيهِ أَوْ بِجَوَارِهِ، وَأَيْبِنُ مَنطِقَةٌ زَرَايِعِيَّةٌ إِلَى الشَّمَالِ الشَّرْقِيِّ مِنْ عَدَنَ، يُزْرَعُ فِيهَا الْقَطْنُ الطَّوِيلُ النَّيْلَةُ، وَخَلَاصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ أَيْبِنَ مَنطِقَةٌ مَعْرُوفَةٌ الْيَوْمَ قُرْبَ عَدَنَ دَاتَ زَرَايِعَةٍ وَسَكَنٍ. معجم المعالم الجغرافية بتصرف (ص: ١٤، ١٥).

(٤) الْبَلْقَاءُ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَسُكُونِ اللَّامِ ثُمَّ قَافٍ، إِفْلِيمٌ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْأُرْدُنِيَّةِ الْهَاشِمِيَّةِ، وَهُوَ الْإِفْلِيمُ الَّذِي تَتَوَسَّطُهُ مَدِينَةُ عَمَّانَ عَاصِمَةُ الْأُرْدُنِ، وَمِنْ أَشْهُرِ مَدُنِ هَذَا الْإِفْلِيمِ: عَمَّانُ، وَالسَّلْطُ، وَمَادِيَا، وَالرُّزْقَاءُ، وَالرُّصَيْفَةُ، يَتَّصِلُ بِهِ فِي الْجَنُوبِ إِفْلِيمُ الشَّرَاةِ الَّذِي قَاعَدْتُهُ مَعَّانُ، وَفِي الشَّمَالِ إِفْلِيمُ حَوْزَانَ، وَيُشْرِفُ إِفْلِيمُ الْبَلْقَاءِ عَلَى الْعَوْرِ الْأُرْدُنِيِّ غَرْبًا، وَيَتَّصِلُ بِبَادِيَةِ الشَّامِ وَصَحْرَاءِ الْعَرَبِ شَرْقًا، وَمِنطِقَتُهُ جَبَلِيَّةٌ عَالِيَةٌ، معجم المعالم الجغرافية بتصرف (ص: ٤٩).

(٥) أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند (٢/ ٣٣٥ ح ١٠٨٨) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْتَةَ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُهَاجِرِ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَالِمِ اللُّخَمِيِّ عَنْ أَبِي سَلَامٍ الْحَبَشِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ثُوْبَانَ يَقُولُ بِهِ.

دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

أبو عتبة تصحيف وصوابه أبو توبة، اسمه الربيع بن نافع الحلبي، ومحمد بن مهاجر بن أبي مسلم الشامي، وعباس بن سالم بن جميل اللخمي، وأبو سلام الأسود الحبشي اسمه ممتور، وهم ثقات، وعليه إسناده صحيح، والله أعلم.

مَا بَيْنَهُمَا شَهْرٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ...»^(١).

وفي لفظ: «إِنَّ حَوْضِي مَا بَيْنَ عَدَنَ إِلَى أَيْلَةَ»^(٢).

وفي لفظ: «حَوْضِي كَمَا بَيْنَ عَدَنَ إِلَى عُمَانَ»^(٣).

[٤] حديث جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -:

بلفظ: «أَلَا إِنِّي فَرَطٌ»^(٤) لَكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَإِنَّ بَعْدَ مَا بَيْنَ طَرْفَيْهِ كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ...»^(٥).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الجنة ما ذكر في الجنة وما فيها مما أعد لأهلها (٤٦/٧) ح (٣٤١٠٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمُرِيِّ عَنْ ثُوْبَانَ ... به، وأحمد في المسند (٣٧/٩٢ ح ٢٢٤٠٩) قال: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةَ...بمثله.

دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ بْنِ الْفَرَاغَةِ بْنِ الْمُخْتَارِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ أَبُو النَّضْرِ الْبَصْرِيُّ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ السُّدُوسِيُّ، وَسَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ الْأَشْجَعِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ، وَمَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمُرِيُّ، وَهُمْ ثَقَاتٌ، وَعَلَيْهِ فِإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) أخرجه ابن ماجه في السنن كتاب الزهد باب زُكْرِ الْحَوْضِ (٢/٤٣٨ ح ٤٣٠٣) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الدِّمَشْقِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُهَاجِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ سَالِمِ الدِّمَشْقِيِّ قَالَ: نُبَيْتُ عَنْ أَبِي سَلَامِ الْحَبَشِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُوْبَانُ ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

محمود بن خالد بن أبي خالد أبو علي الدمشقي، ومروان بن مُحَمَّد بن حسان الأسدي، ومُحَمَّد بن مهاجر بن أبي مسلم الشامي، وعَبَّاس بن سالم بن جميل اللخمي، وأبو سلام الحبشي اسمه مطور، وهم ثقات، وعليه فإسناده صحيح، والله أعلم.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١/٣٣٤ ح ٤٥٩) قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَتَا صَدَقَةً بِنُ خَالِدِ نَا زَيْدُ بْنُ وَقْدٍ حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَنَا أَبُو سَلَامِ الْأَسْوَدُ عَنْ ثُوْبَانَ ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه:

وفيه: هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، وصدقة بن خالد القرشي الأموي، وزَيْد بن واقد الْقُرَشِيِّ، وبسر بن عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ الشَّامِيُّ، وَأَبُو سَلَامِ الْحَبَشِيِّ اسْمُهُ مَطْوَرٌ، وَهُمْ ثَقَاتٌ، وَعَلَيْهِ فِإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْكُمْ إِلَيْهِ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ حَرْفُ الْفَاءِ بِأَبِ الْفَاءِ مَعَ الرَّاءِ (فَرَطٌ) (٣/٤٣٤).

(٥) صحيح مسلم كتاب الْفَضَائِلِ بِأَبِ إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا ﷺ وَصِفَاتِهِ (٤/١٨٠١ ح ٢٣٠٥).

[٥] حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما-:

بلفظ: «... وَالْحَوْضُ قَدْرُ مَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ...»^(١).

[٦] حديث حارثة بن وهب^(٢):

بلفظ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَ الْحَوْضَ فَقَالَ: «كَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَصَنْعَاءَ»^(٢).

وبلفظ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ: «أَنَّ مَا بَيْنَ حَوْضِهِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَصَنْعَاءَ»^(٣).

[٧] حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما:

بلفظ: «إِنَّ حَوْضِي لِأَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ...»^(٤)، وَمِنَ الثَّانِيَةِ بِمَعْنَى إِلَى؛

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٣٢/٢٣ ح ١٥١٢٠) قال: حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، قال الذهبي: أحد الاعلام. الكاشف (٦٦٦/١)، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل. تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣)، قلت: وقد روى هنا بما يفيد السماع فانفتت عنه تهمة التدليس.

أبو الزبير مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن تَدْرُسٍ، قال ابن المديني: ثقة ثبت. سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٨٧)، وقال الذهبي: حافظ ثقة، وكان مدلسا واسع العلم. الكاشف بتصريف (٢١٦/٢)، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس. تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦)، وقد روى هنا بما يفيد السماع فانفتت عنه تهمة التدليس. وروح بن عباد ثقة، وعليه فإسناده صحيح، والله أعلم.

(٢) صحيح البخاري كِتَابُ الرِّقَاقِ بَابُ فِي الْحَوْضِ (١٢١/٨ ح ٦٥٩١، ٦٥٩٢).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٤/ ٣١٩ ح ٢٣٤٨) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ ثنا بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ نا شُعْبَةُ ثنا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ رَجُلًا مِنْ خُرَاعَةَ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

بكر بن بكار أبو عمرو، القيسي، قال ابن معين: ليس بشيء. تاريخ ابن معين -رواية الدوري (٢٠٩/٤)، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٣/٢)، وقال النسائي: ليس بثقة. الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٢٥).

الحكم عليه: إسناده ضعيف لضعف بكر بن بكار، وبقية رجاله هم: محمد بن مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقِ بن بكير وأكثر ما يأتي منسوباً إلى جده كما هنا وهو صدوق، وشعبة بن الحجاج، ومعبد بن خالد الجدلي القيسي ثقتان، والله أعلم.

(٤) صحيح مسلم ك الطهارة ب استحباب إطالة العرة والتخجيل في الوضوء (٢١٧/١ ح ٢٤٨).

فقد جاء عند ابن ماجة: «إِنَّ حَوْضِي لِأَبَعْدُ مِنْ أَيْلَةٍ إِلَى عَدَنٍ...»^(١).

وفي لفظ: «الْحَوْضُ... مَا بَيْنَ أَيْلَةٍ وَصَنْعَاءَ...»^(٢).

وفي لفظ: «مَا بَيْنَ طَرْفَيْ حَوْضِ النَّبِيِّ ﷺ كَأَيْلَةٍ وَمِصْرَ...»^(٣).

وفي لفظ: «بَيْنَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةٍ وَمِصْرَ...»^(٤).

(١) السنن كتاب الزهد بابُ ذكر الحوض (١٤٣٨/٢ ح ٤٣٠٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف كتاب الفضائل بابُ مَا أُعْطِيَ اللهُ تَعَالَى مُحَمَّدًا ﷺ (٣١٠/٦ ح

٣١٦٨٨) قال: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زُرِّ عَنْ حُدَيْفَةَ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود الأسدي، قال ابن معين: ثِقَّةٌ لَا بَأْسَ بِهِ. من كلام أبي زكريا يحيى

بن معين في الرجال (ص: ٦٤)، وقال أحمد: ثِقَّةٌ رَجُلٌ صَالِحٌ خَيْرٌ ثِقَّةٌ. العلل ومعرفة الرجال لأحمد

رواية ابنه عبد الله (٤٢٠/١)، وقال العجلي: كَانَ ثِقَّةً فِي الْحَدِيثِ وَلَكِنْ يَخْتَلَفُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ زُرِّ وَأَبِي

وَأَيْلٍ. الثقات (٦/٢)، وقال أبو زرعة: ثِقَّةٌ، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ أَبُو حَاتِمٍ فَقَالَ: لَيْسَ مَحَلُّهُ هَذَا أَنْ يُقَالَ: هُوَ

ثِقَّةٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ عَلِيَّةٍ فَقَالَ: كَانَ كُلُّ مَنْ كَانَ اسْمُهُ عَاصِمًا سَيِّئُ الْحَفْظِ، ثُمَّ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَحَلُّهُ

عِنْدِي مَحَلُّ الصَّدُقِ صَالِحِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الْحَافِظِ. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٤١/٦)،

وقال الذهبي: وثق. الكاشف (٥١٨/١)، وقال: كَانَ عَاصِمٌ نَبْتًا فِي الْقِرَاءَةِ، صَدُوقًا فِي الْحَدِيثِ. سير

أعلام النبلاء (٢٦٠/٥)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين

مقرون. تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥)، و**خلاصة حاله:** أنه حسن الحديث.

الحكم عليه: فإسناده حسن؛ فيه عاصم بن بهدلة حسن الحديث، وبقية رجاله ثقات، وهم: الحسين بن

علي بن الوليد الجعفي، وزائدة بن قدامة النقي، وزر بن حبيش، والله أعلم.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣٧٠/٣٨ ح ٢٣٣٤٦) قال: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زُرِّ

عَنْ حُدَيْفَةَ... به، والسنة لابن أبي عاصم (٣٣٦/٢ ح ٧٢٥) قال: ثنا هُدْبَةُ ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

عاصم بن بهدلة حسن الحديث؛ سبقت ترجمته في الهامش السابق، وبقية رجاله ثقات، وهم: عفان بن

مسلم الصفرار، وحماد بن سلمة كما حدته رواية ابن أبي عاصم؛ فإن حماد بن سلمة وحماد بن زيد

يرويان عن عاصم ويروي عنهما عفان، وزر بن حبيش، وعليه فإسناده حسن، والله أعلم.

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٣٤٤/٣٨ ح ٢٣٣١٧) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ

عَاصِمٍ عَنْ زُرِّ عَنْ حُدَيْفَةَ... به. =

[٨] حديث حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ رضي الله عنه:

بلفظ: « ... حَوْضِي عَرَضُهُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَبُصْرَى ... »^(١).

وبلفظ: « ... حَوْضٌ أَعْرَضُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَبُصْرَى ... »^(٢).

= دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

عاصم بن بهدلة حسن الحديث كما سبق في ص ١٨٠، وبقية رجاله ثقات، وهم عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، وحماد بن سلمة، وزر بن حبيش، وعليه فإسناده حسن، والله أعلم.

(١) أخرجه بقي في الحوض (ص: ٨٨ ح ١٦) قال: نا دُحَيْمٌ قَالَ: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَمُوِيهِ نا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ الْفَرَسِيِّ عَنْ مَعْرُوفٍ عَنْ خَرَبُودَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ الْفَرَسِيُّ، قال أبو حاتم: منكر الحديث الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٥٦٠)، وقال الذهبي: ضعف. الكاشف (١/٤١٦)، وقال ابن حجر: ضعيف. التقريب (ص: ٢٢٣).

معروف عن خَرَبُودَ تصحيف والصواب معروف بن خربوذ، وهو معروف بن خربوذ المكي مولى لقريش، قال العجلي: ثقة. الثقات (٢/٢٨٧)، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/٤٣٩)، بينما قال الذهبي: ضعفه ابن معين وقواه غيره. الكاشف (٢/٢٨٠)، وقال: صدوق. "من تكلم فيه وهو موثق" (ص: ٤٩٦)، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم. تقريب التهذيب (ص: ٥٤٠)، وضعف = فقال أحمد: ما أدري كيف حديثه. العلل رواية ابنه عبد الله (٢/٥٣٢)، وقال ابن معين: ضعيف. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٣٢١)، وقال العجلي: لا يتابع على حديثه ولا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ. الضعفاء الكبير (٤/٢٢٠)، قلت: وقد احتج الشيخان في صحيحهما بروايته عن أبي الطفيل. البخاري كتاب العلم باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ (١/٣٧٧ ح ١٢٧)، ومسلم كتاب الحج باب جَوَازِ الطَّوَافِ عَلَى بَعِيرٍ (٢/٩٢٧ ح ١٢٧٥)، وعليه فهو صدوق لاختلاف الأقوال فيه، لكنه ثقة في أبي الطفيل خاصة لاحتجاج الشيخين به، والله أعلم.

وبقية رجاله ثقات، وهم: دحيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم، وإسماعيل بن عبد الله سَمُوِيهِ أبو بشر الأصبهاني، وسعيد بن سليمان الضبّي أبو عثمان الواسطي المعروف بسعدويه، وأبو الطفيل عامر بن وائلة الليثي له صحبة، وعليه فإسناده ضعيف لضعف زيد بن الحسن، والله أعلم.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣/٦٧ ح ٢٦٨٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، وَزَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى السَّاجِيُّ قَالَا: ثنا نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوَشَاءُ ثنا زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَنْمَاطِيُّ ثنا مَعْرُوفٌ بْنُ خَرَبُودَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ... به.

[٩] حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

بلفظ: «إِنَّ أَمَامَكُمْ حَوْضًا، مَا بَيْنَ نَاحِيَّتَيْهِ كَمَا بَيْنَ جَرَبَاءَ^(١) وَأَذْرَحَ^(٢)»^(٣).

وبلفظ: «حَوْضِي كَمَا بَيْنَ عَدَنَ وَعَمَانَ...»^(٤).

وبلفظ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، زَوَايَاهُ سَوَاءٌ...»^(٥).

= دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقُرَشِيُّ أَبُو الْحُسَيْنِ الْكُوفِيُّ الْأَنْطَاطِيُّ ضَعِيفٌ، كَمَا سَبَقَ ص: ١٨١، وَبَقِيَّةُ رِجَالِ إِسْنَادِيهِ ثِقَاتٌ، وَهَمُّ: مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ جَابِرِ السَّقَطِيِّ، وَسَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضَّبِّيِّ الْوَاسِطِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ مُطَيِّبٌ أَبُو جَعْفَرٍ، وَزَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَحْرِ الضَّبِّيِّ أَبُو يَحْيَى السَّاجِي، وَنَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَكَارِ الْكُوفِيِّ الْوَشَاءِ، وَمَعْرُوفُ ثِقَةٌ فِي أَبِي الطَّفِيلِ كَمَا سَبَقَ، وَأَبُو الطَّفِيلِ لَهُ صَحْبَةٌ، وَعَلَيْهِ فِإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لضعف زيد بن الحسن، والله أعلم.

(١) جَرَبَاءٌ وَتَنْطُقُ الْجَرَبَاءُ، وَهِيَ وَأَذْرَحُ مُتَلَازِمَتَيْنِ كَمَا يُقَالُ: مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ، وَهُمَا الْيَوْمَ قَرِيْبَتَانِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْأُرْدُنِّيَّةِ، تَقَعَانِ شِمَالَ غَرْبِيِّ مَعَانَ عَلَى قَرَابَةِ ٢٢ ك، وَمَنْ قَالَ: بَيْنَ الْأَذْرَحِ وَالْجَرَبَاءِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَهُوَ خَطَأٌ وَعَلَّهُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ. معجم المعالم الجغرافية بتصرف (ص: ٨١).

(٢) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَتَعَدُّ الرَّاءُ حَاءً مُهْمَلَةً، قَرِيبَةٌ أُرْدُنِّيَّةٌ تُجَاوِرُ الْجَرَبَاءَ. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص: ٢١).

(٣) صحيح البخاري كتاب الرقاق باب في الحوض (٨/١١٩ ح ٦٥٧٧)، وصحيح مسلم كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته واللفظ له (٤/١٧٩٧ ح ٢٢٩٩).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (١٠/٣٠٢ ح ٦١٦٢) قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُمَرَ أَبُو عُمَرَ عُمَانَ الْأَحْمُسِيُّ حَدَّثَنِي الْمُخَارِقُ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

مُخَارِقُ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ (٥/٤٤٤)، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِدُونِ جَرَحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ. التاريخ الكبير (٧/٤٣١)، والجرح والتعديل (٨/٣٥٢)، وانفراد بالرواية عنه عمر بن عمرو الأحموسي، ولذا فهو مجهول.

الحكم عليه: إسناده ضعيف لجهالة مخارق، وبقية رجاله ثقات وهما: أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، وعمر بن عمرو بن عبد أبو عُمَانَ الْأَحْمُسِيُّ، والله أعلم.

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩/٢٧ ح ٩٠٢٩) قال: حَدَّثَنَا الْمُقْدَامُ ثَنَا خَالِدُ بْنُ نِزَارٍ نَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ الْجُمَحِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ... به. =

[١٠] حديث عبد الله بن عمرو -رضى الله عنهما-:

بلفظ: «حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٌ، وَرَوَايَاهُ سَوَاءٌ...»^(١).

وفي لفظ: «أَلَا وَإِنَّ لِي حَوْضًا مَا بَيْنَ نَاحِيَّتَيْهِ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةٍ إِلَى مَكَّةَ أَوْ قَالَ: صَنْعَاءَ إِلَى الْمَدِينَةِ...»^(٢).

وفي لفظ: «عَرَضُهُ مِثْلُ طُولِهِ، وَهُوَ أَبْعَدُ مَا بَيْنَ أَيْلَةٍ إِلَى مَكَّةَ، وَذَلِكَ مَسِيرَةٌ شَهْرٌ...»^(٣).

= دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

المقدم بن داود بن عيسى الرُّعَيْتِيُّ المصري، قال ابن أبي حاتم: سمعت منه بمصر وتكلموا فيه. الجرح والتعديل (٣٠٣/٨)، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو عمرو مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الكِنْدِيُّ: كَانَ فِقْهِيهَا مُفْتِيًّا، لَمْ يَكُنْ بِالْمَحْمُودِ فِي الرِّوَايَةِ، وَقَالَ الدَّارِ قُطْنِي: ضَعِيفٌ. سير أعلام النبلاء (٣٤٥/١٣). الحكم عليه: إسناده ضعيف لضعف المقدم، وبقية رجاله ثقات وهم: خالد بن نزار بن المغيرة بن سليم الغساني، ونافع بن عمر بن عبد الله الجمحي، وعبد الله بن أبي مليكة، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري كتاب الرقاق باب في الحوض (١١٩/٨ ح ٦٥٧٩)، وصحيح مسلم كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبيِّنا ﷺ بلفظ له (١٧٩٣/٤ ح ٢٢٩٢).

(٢) أخرجه معمر بن راشد في الجامع باب الحوض (٤٠٤/١١ ح ٢٠٨٥٢) قال عن مطر الأوزاعي عن عبد الله بن بريدة الأسلمي عن أبي سبرة عن عبد الله بن عمرو... به.

دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

مطر بن ظهman الوراق، ضعيف؛ قال أحمد: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَشْبَهُهُ مَطَرُ الْأَوْزَاعِيِّ بَابْنِ أَبِي لَيْلَى يَغْتَنِي فِي سُوءِ الْحِفْظِ الْعُلَّ رَوَايَةَ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (٤٠٩/١)، وقال علي ابن المديني: كَانَ صَالِحًا وَسَطًا وَلَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ. سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٤٨)، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف. تقريب التهذيب (ص: ٥٣٤).

أبو سبرة سالم بن سبرة الهذلي ويقال: سالم بن سلمة، قال أبو حاتم: مجهول. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٢/٤)، وقال الذهبي: مجهول. المغني في الضعفاء (٢٥٠/١) وقال ابن حجر: لا يعرف. لسان الميزان (٥٠/٧).

الحكم عليه: إسناده ضعيف جدًا لضعف مطر وجهالة سالم، وعبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي ثقة، والله أعلم.

(٣) الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد باب فضل ذكر الله ﷻ (٥٦٠/١ ح ١٦١٠) قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: ذَكَرَ لِي أَبُو سَبْرَةَ بْنُ سَلْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو... به. =

وفي لفظ: «أَلَا إِنَّ مَوْعِدَكُمْ حَوْضِي، عَرْضُهُ وَطُولُهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَمَكَّةَ، وَهُوَ مَسِيرَةُ شَهْرٍ...»^(١).

[١١] حديث عتبة بن عبد السلمي رضي الله عنه:

بلفظ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَوْضُكَ هَذَا الَّذِي تَحَدَّثُ عَنْهُ؟ قَالَ: «هُوَ مَا بَيْنَ النَّيْضَاءِ^(٢) إِلَى بُصْرَى، وَيَمْدُنِي اللَّهُ فِيهِ بِكَرَاعٍ^(٣) لَا يَدْرِي أَحَدٌ مِمَّنْ خَلَقَ اللَّهُ أَيْنَ طَرْفِيهِ»^(٤).

= دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

أبو سبرة مجهول كما مر في الرواية السابقة، وبقية رجاله ثقات وهم: الحسين بن الحسن بن حرب السلمي المروزي، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي السلمي، والحسين بن ذكوان المعلم، وعبد الله بن بريدة، وعليه فإسناده ضعيف، والله أعلم.

(١) أخرجه أحمد في المسند (١١/٦٣ ح ٦٥١٤) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي سَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو...به.

دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

أبو سبرة مجهول كما سبق، وبقية رجاله ثقات وهم: يحيى بن سعيد القطان، والحسين بن ذكوان المعلم، وعبد الله بن بريدة، وعليه فإسناده ضعيف، والله أعلم.

(٢) هِيَ النَّيْبَةُ الَّتِي يَنْحَدِرُ الطَّرِيقُ الَّتِي مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْهَا إِلَى وَادِي فَخٍ بِمَكَّةَ، وَعَلَى قَرَارَتِهَا الْيَوْمَ مَسْجِدُ عَائِشَةَ، وَمِنْهُ يَعْتَمِرُ النَّاسُ، وَيُسَمَّى الْمَكَانُ الْعُمْرَةَ، وَعُمْرَةُ التَّنْعِيمِ، وَلَا تُعْرَفُ النَّيْبَاءُ فِي زَمَانِنَا، وَالتَّنْعِيمُ: الْوَادِي الَّذِي يَأْخُذُ مِنْ هَذِهِ النَّيْبَةِ إِلَى الشَّمَالِ فَيَصُبُّ فِي وَادِي يَأْجَجٍ، وَيَأْجَجٌ يَصُبُّ فِي مَرِّ الظُّهْرَانِ. معجم المعالم الجغرافية (ص: ٥٥).

(٣) أَي طَرْفٍ مِنْ مَاءِ الْجَنَّةِ، مُسَبَّهً بِالْكَرَاعِ لِقَوْلِهِ، وَأَنَّهُ كَالْكَرَاعِ مِنَ الدَّابَّةِ. النهاية في غريب الحديث والأثر حرف الكاف باب الكاف مع الراء (كرع) (٤/١٦٥).

(٤) أخرجه بقي بن مخلد في الحوض والكوثر (ص: ٨٦ ح ١٥) قال: نا ابْنُ ذَكْوَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ قَالَ: نا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زَيْدِ الْبِكَالِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عُتْبَةَ بْنَ عَبْدِ السَّلْمِيِّ...به.=

[١٢] حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه:

بلفظ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ وَإِنَّ عَرْضَهُ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الْجُحْفَةِ^(١)...»^(٢).

[١٣] حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

بلفظ: «... مِثْلُ مَا بَيْنَ عَدَنٍ وَعَمَّانَ، وَهُوَ أَوْسَعُ وَأَوْسَعُ وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ...»^(٣).

= دراسة إسنادة والحكم عليه وفيه:

ابن ذكوان هو عبد الله بن أحمد بن بشير المقرئ، قال ابن معين: ليس به بأس. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨٢/١٤)، وقال أبو حاتم: صدوق. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/٥)، وقال ابن حجر: صدوق. تقريب التهذيب (ص: ٢٩٥).

وعمر بن زيد تصحيف والصواب عامر بن زيد، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه أبو سلام ويحيى بن أبي كثير. الثقات (١٩١/٥).

الحكم عليه: إسناده حسن؛ فيه ابن ذكوان صدوق وبقية رجاله ثقات وهم: مروان بن محمد بن حسان الأسدي، ومعاوية بن سلام بن أبي سلام، وزيد بن سلام بن أبي سلام، وأبو سلام اسمه مطور الحبشي، وعامر بن زيد، والله أعلم.

(١) جِبْمٌ مَضْمُومَةٌ وَحَاءٌ سَاكِنَةٌ وَقَاءٌ نَمَّ هَاءٌ، كَانَتْ مَدِينَةً عَامِرَةً وَمَحَطَّةً مِنْ مَحَطَّاتِ الْحَاجِّ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ، ثُمَّ تَقَهَّرَتْ فِي زَمَنِ لَمْ تَسْتَطِعْ تَحْدِيدَهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَبْلَ الْقُرْنِ السَّادِسِ، وَتُوجَدُ الْيَوْمَ آثَارُهَا شَرْقَ مَدِينَةِ رَابِعِ بِحَوْلِي (٢٢) كَيْلًا، إِذَا خَرَجْتَ مِنْ رَابِعِ تَوْمٌ مَكَّةَ كَانَتْ إِلَى يَسَارِكَ حَوْزُ السَّهْلِ مِنَ الْجَبَلِ، وَقَدْ بَنَتْ الْحُكُومَةُ السُّعُودِيَّةُ مَسْجِدًا هُنَاكَ يُرَوَّرُهُ بَعْضُ الْحُجَّاجِ. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية بتصرف (ص: ٧٩).

(٢) صحيح مسلم كتاب الفضائل بابُ إثباتِ حَوْضِ نَبِيِّنا ﷺ وَصِفَاتِهِ (٤/١٧٩٦ ح ٢٢٩٦).

(٣) أخرجه البيهقي في البعث والنشور بابُ مَا جَاءَ فِي حَوْضِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اللهُ ﷻ: " {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْتْرَ} [الكوتر: ١] (ص: ١١٨ ح ١٣٤) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْفَضْلِ الْقَطَّانُ بِبَغْدَادَ أَنَّ أَبَا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ ثنا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ... به.

دراسة إسنادة والحكم عليه وفيه:

أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، عنه أبو الحسن الدار قطني ولينه. سؤالات حمزة للدار قطني (ص: ٢١)، وقال الدار قطني: كان يعتمد حفظه، ويُحدِّث من حفظه بما ليس في كتبه؛ وذلك أنه لا يعدُّ لأحدٍ وزناً من الفقهاء وغيرهم. سؤالات السلمي للدار قطني (ص: ٩١). =

[١٤] حديث أبو برة الأسلمي ﷺ:

بلفظ: «...إِنَّ لِي حَوْضًا مَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى صَنْعَاءَ عَرْضُهُ كَطُولِهِ...»^(١).

[١٥] حديث أبو بكر الصديق ﷺ:

بلفظ: «...حَتَّى إِنَّهُ لَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ أَكْثَرَ مِمَّا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ...»^(٢).

[١٦] حديث أبي ذر ﷺ:

بلفظ: «...عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ، مَا بَيْنَ عَمَانَ إِلَى أَيْلَةَ...»^(٣).

= وأبو صالح عبد الله بن صالح، قال أبو حاتم: صدوق أمين ما علمته، وقال أبو زرعة: كان حسن الحديث. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٨٧).

الحكم عليه: إسناده ضعيف لضعف أحمد بن كامل، وبقية رجاله ثقات وهم: أبو الحسين القطان محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل الأزرق، وأبو إسما عيل الترمذي مُحَمَّد بن إسما عيل بن يوسف السلمى، ومعاوية بن صالح بن حدير الحضرمي، وسليمان بن عامر الكلاعي، والله أعلم.

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤١/٣٣ ح ١٩٨٠٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ حَدَّثَنَا شَدَادُ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو الْوَازِعِ عَنْ أَبِي بَرَّةَ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

أبو سعيد مولى بني هاشم عبد الرحمن بن عبد الله البصري، وشداد بن سعيد أبو طلحة الراسبي، وجابر بن عمرو أبو الوازع الراسبي، وهم ثقات، وعليه فإسناده صحيح، والله أعلم.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١ / ١٩٣ ح ١٥) قال: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الطَّالِقَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ شَمِيلِ الْمَازِنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو نَعَامَةَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ عَنْ وَالَانَ الْعَدَوِيِّ عَنْ حَذِيفَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

إبراهيم بن إسحاق بن عيسى أبو إسحاق الطالقاني، والنضر بن شمیل بن خرشة أبو الحسن المازني، وأبو نعامة العدوي عمرو بن عيسى، والبراء بن نوفل أبو هنيذة وجميعهم ثقات، وحذيفة هو ابن اليمان الصحابي، وعليه فإسناده صحيح، والله أعلم.

(٣) صحيح مسلم كتاب الفضائل بابُ اثبات حوض نبينا ﷺ وصِفَاتِهِ (٤ / ١٧٩٨ ح ٢٣٠٠).

[١٧] حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

بلفظ: «إِنَّ لِي حَوْضًا طَوَّلُهُ مَا بَيْنَ الْكَعْبَةِ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ...»^(١).
وبلفظ: «إِنَّ لِي نَهْرًا مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ إِلَى أَيْلَةَ...»^(٢).

[١٨] حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

بلفظ: «إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ...»^(٣)، ومن الثانية بمعنى إلى كما

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الفضائل باب ما أعطى الله تعالى محمدًا صلى الله عليه وسلم (٣٠٩/٦ ح ٣١٦٨١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ثنا زَكْرِيَّا عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ... به.
دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ بْنُ الْفَرَاصَةِ بْنِ الْمُخْتَارِ ثِقَةٌ، وَزَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، قَالَ الْذَّهَبِيُّ: ثِقَةٌ يَدْلُسُ عَنْ شَيْخِهِ الشَّعْبِيِّ الْكَاشَفِ (٤٠٥/١)، وَشَيْخُهُ هُنَا لَيْسَ الشَّعْبِيُّ وَعَلَيْهِ هُنَا ثِقَةٌ.
عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدِ بْنِ جُنَادَةَ الْعَوْفِيُّ، قَالَ أَحْمَدُ: ضَعِيفٌ. الْعَلَلُ رَوَايَةُ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (٥٤٨/١) وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَيْنٌ. الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٣٨٣/٦)، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: صَدُوقٌ يَخْطِئُ كَثِيرًا وَكَانَ شَيْعِيًّا مَدْلَسًا. التَّقْرِيبُ (ص: ٣٩٣).
الحكم عليه: إسناده ضعيف لضعف عطية العوفي، وبقية رجاله ثقات، والله أعلم.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣٣٦/٦ ح ٦٥٦٢) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَزْدِيُّ الْمِصْرِيُّ ثنا زُهَيْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّؤَسِيِّ ثنا دَاوُدُ بْنُ هِلَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعُرْزَمِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ... به.
دراسة إسناده والحكم عليه وفيه:

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُرْزَمِيُّ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. مِنْ كَلَامِ أَبِي زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي الرِّجَالِ (ص: ٦٧)، قَالَ أَحْمَدُ: تَرَكَ النَّاسَ حَدِيثَهُ. الْعَلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ لِأَحْمَدَ رَوَايَةُ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (٣١٣/١)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ جَدًّا، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ. الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٢/٨).

داود بن هلال النصيبي أبو سليمان، ذكره ابن أبي حاتم بدون جرح أو تعديل ولم يذكر له سوى راو واحد. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٢٧/٣)، وعليه فهو مجهول.
الحكم عليه: إسناده شديد الضعف؛ فيه العرزمي متروك وداود بن هلال مجهول، وبقية رجاله ثقات وهم: محمد بن الحارث بن عبد الحميد الوردية، وزهير بن عبد الرؤاسي ثقة، وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري واسمه الحارث، والله أعلم.

(٣) صحيح مسلم ك الطهارة ب استَحْبَابِ إِطَالَةِ الْعُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ (٢١٧/١ ح ٢٤٧).

جاء عند أبي عوانة: «حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ إِلَى عَدَنَ ...»^(١).
وفي لفظ: «حَوْضِي مَا بَيْنَ عُمَانَ وَ أَيْلَةَ...»^(٢).

(١) مستخرج أبي عوانة كتاب الإيمان (١/١٢١ ح ٣٥٨).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٧/ ٣٧٢ ح ٧٧٦) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ نَا أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمُرُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي أَخِي يَزِيدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي لَبْطَةُ بْنُ الْفَرَزْدَقِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا فَرَزْدَقُ إِنِّي أَرَاكَ صَغِيرَ الْقَدَمَيْنِ فَإِنْ أَمَكْنَا أَنْ يَكُونَ لَهُمَا عِنْدَ الْحَوْضِ مَكَانٌ فَأَفْعَلْ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ... به.

دراسة إسناده والحكم عليه، وفيه:

محمد بن يعقوب الخطيب الأهوازي، لم أجد من ترجم له، لكن روى عنه الطبراني كما ورد هنا، وابن حبان كما في الثقات (٨/٢٢٧)، فأقل ما يقال فيه أنه صدوق.

محمد بن عبد الرحمن بن عبد الصمد، قال ابن حجر: مجهول. لسان الميزان (٦/٣٣٠). معمر بن المثنى التميمي، قال ابن معين: ليس به بأس. تاريخ الإسلام (٥/٢٠١) وقال الدارقطني: لا بأس به إلا أنه كان يثهم بشيء من رأي الخوارج. سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٩٧). يزيد بن المثنى، لم أقف له على ترجمة.

لبطة بن الفرزدق، روى عنه جماعة. تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٠/٢٨٤)، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/٣٦١)، فأقل ما يقال فيه أنه صدوق.

الفرزدق وهو همام بن غالب بن صعصعة، ذكر ابن أبي حاتم رواية جماعة عنه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. الجرح والتعديل (٧/٩٣)، ونقل ابن حجر تضعيفه عن ابن حبان فقال: ضعفه ابن حبان فقال كان قذافاً للمحصنات فيجب مجانبته روايته. لسان الميزان (٤/٤٣٣).

الحكم عليه: إسناده ضعيف جداً؛ فيه محمد بن عبد الرحمن ويزيد بن المثنى مجهولان، والفرزدق ضعيف، والله أعلم.

المبحث الثالث

بيان وجه الإشكال في أحاديث الحوض وكيفية رفعه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال

وهذا يتضح عند تأمل الروايات الواردة في سعة الحوض ومساحته حيث نجد أن الإشكال فيها يبدو من أربعة أوجه وهي:

الوجه الأول: في تحديد سعة الحوض ومساحته بأماكن مختلفة؛ فالروايات التي ذكرت هذه الأماكن فيها اختلاف كبير وتفاوت بين فيما بينها سواء على مستوى روايات الحديث عن الصحابي الواحد أو على مستوى مجمل الأحاديث الواردة عن الثمانية عشر صحابي، ففي حديث أنس جاء في رواية أن سعة الحوض كما بين أيلة وصنعاء، وفي رواية كما بين صنعاء والمدينة، وفي رواية كما بين صنعاء والمدينة أو مثل ما بين المدينة وعمّان - بالتشديد -، وفي رواية كما بين أيلة إلى مكة أو ما بين صنعاء ومكة، وفي رواية ما بين أيلة إلى عُمان - بالتخفيف - وما بين المدينة إلى صنعاء، وفي حديث أسامة جاء أن سعته ما بين أيلة وصنعاء، وفي حديث ثوبان جاء في رواية أن سعته من المدينة إلى عمّان (من مقامي إلى عمّان)، وفي رواية أن سعته ما بين بُصْرَى وصنعاء أو ما بين أيلة ومكة أو من المدينة إلى عمّان، وفي رواية من عدن إلى عمّان، وفي رواية من عدن إلى أيلة، وفي رواية من عدن إلى عمّان، وفي حديث جابر بن سمرّة جاء أن سعته كما بين صنعاء وأيلة، وحديث جابر بن عبد الله جاء فيه أن سعته من أيلة إلى مكة، وفي حديث حارثة بن وهب جاء في رواية أن سعته كما بين المدينة وصنعاء، وفي رواية أن سعته ما بين مكة وصنعاء، وفي حديث حذيفة بن اليمان جاء في رواية أن سعته أبعد من أيلة إلى عدن، وفي رواية أن سعته كما بين أيلة وصنعاء، وفي رواية كما بين أيلة ومصر

-بالصَّاد المُهْمَلَة-، وفي رواية كَمَا بَيَّنَّ أَيْلَةَ وَمُضَرَ -بالضَّاد المُعْجَمَة، وفي حديث حذيفة ابن أسيد جاء أن سعته ما بين صنعاء وبصرى، وفي رواية أن سعته أعرض ما بين صنعاء وبصرى، وفي حديث ابن عمر جاء في رواية أن سعته كما بين جرباء وأذرح، وفي رواية كما بين عدن وعمَّان، وفي حديث عبد الله بن عمرو جاء في رواية أن سعته كما بين أيلة إلى مكة أو صنعاء إلى المدينة، وفي رواية أن سعته أبعد ما بين أيلة إلى مكة، وفي رواية أن سعته كما بين أيلة ومكة، وحديث عتبة ابن عبد جاء فيه أن سعته من البيضاء إلى بصرى، وفي حديث عقبة بن عامر أن سعته كَمَا بَيَّنَّ أَيْلَةَ إِلَى الْجُحْفَةِ، وفي حديث أبي أمامة جاء أن سعته مِثْلُ مَا بَيَّنَّ عَدَنَ وَعَمَّانَ، وَهُوَ أَوْسَعُ ، وَأَوْسَعُ، وفي حديث أبو برة الأسلمي جاء أن سعته مَا بَيَّنَّ أَيْلَةَ إِلَى صَنْعَاءَ، وفي حديث أبي بكر الصديق جاء أن سعة الحوض أَكْثَرُ مِمَّا بَيَّنَّ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ، وفي حديث أبي ذر جاء أن عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَا بَيَّنَّ عَمَّانَ إِلَى أَيْلَةَ، وفي حديث أبي سعيد الخدري جاء في رواية أن سعته من بين الكعبة إلى بيت المقدس، وفي رواية ما بين صنعاء إلى أيلة، وفي حديث أبي هريرة جاء في رواية أن سعته أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ إِلَى عَدَنَ، وفي رواية ما بين عَمَّانَ وَأَيْلَةَ.

أقوال العلماء في هذا الوجه :

قال ابن حبان (ت ٣٥٤): هذه الأخبار قد تُوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنها متضادة أو بينها تهاتر؛ لأن في خبر أنس: «ما بين صنعاء والمدينة»، وفي خبر عنه: «ما بين المدينة وعمان»، وفي خبر جابر بن عبد الله: «ما بين أيلة إلى مكة»، وفي خبر عتبة بن عبد السلمي: «ما بين صنعاء إلى بصرى»^(١).

وقال القاضي عياض (ت ٥٤٤): قوله: "حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء"، وفي الحديث الآخر: "وإن عرضه كما بين أيلة إلى الجحفة"، وفي الحديث الآخر:

(١) صحيح ابن حبان بتصريف (٣٦٣/١٤).

"ما بين ناحيته كما بين جريا وأذرح"، وفي الحديث الآخر: "ما بين عمان إلى أيلة"، وفي الحديث الآخر: "ما بين المدينة وعمان"، وفي الحديث الآخر: "عرضه من مقامي إلى عمان"، وفي الآخر: "قدر حوضي ما بين أيلة وصنعاء من اليمن"، وفي الآخر: "ما بين صنعاء والمدينة"^(١)، وقال: وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ...» وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ نَحْوَهُ، وَقَالَ: «طُولُهُ مَا بَيْنَ عَمَانَ إِلَى أَيْلَةَ، وَعَنْ ثُوبَانَ مِثْلَهُ، وَفِي رِوَايَةِ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ: «كَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَصَنْعَاءَ»، وَقَالَ أَنَسٌ «أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ» وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ «كَمَا بَيْنَ الْكُوفَةِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ»^(٢).

وقال السهيلي (ت ٥٨١): ذَكَرَ فِي صِفَةِ الْحَوْضِ كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ «كَمَا بَيْنَ جَرْبَاءَ وَأَذْرَحَ»، وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا فِي صِفَتِهِ «كَمَا بَيْنَ عَدَنَ إِلَى عَمَانَ»، وَفِي صِفَةِ الْحَوْضِ أَيْضًا «كَمَا بَيْنَ الْكُوفَةِ وَمَكَّةَ»، «وَكَمَا بَيْنَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَالْكَعْبَةِ»^(٣).

وقال القرطبي (ت ٦٥٦): قد اختلفت الألفاظ الدالة على مقدار الحوض، كما هو مبين في الروايات المذكورة في الأصل^(٤).

وقال التوربشتي (٦٦١): قوله ﷺ في حديث ثوبان ؓ: «ما بين عدن إلى عمان البلقاء»، وفي حديث أنس: «كما بين أيلة وصنعاء من اليمن»، وفي حديث ابن عمر: «كما بين جرباء وأذرح»، وفي حديث حارثة بن وهب: «كما بين صنعاء والمدينة»، وفي حديث عبد الله بن عمرو: «مسيرة شهر»، فإن قيل: إن بين هذه المقادير من التفاوت ما لا يخفى على ذوي المعرفة بها^(٥).

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم بتصريف (٢٥٨/٧).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى بتصريف (٤٠٢/١: ٤٠٤).

(٣) الروض الأنف بتصريف (٢٤٦/٣، ٢٤٧).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٩٢/٦).

(٥) الميسر في شرح مصابيح السنة (١٢١٠/٤).

وقال خليل بن كيكليدي (ت ٧٦١): في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ أَمَامَكُمْ حَوْضِي مَا بَيْنَ نَاحِيَّتَيْهِ كَمَا بَيْنَ جِرْبَاءَ وَأَذْرَحَ، وَفِي الصَّحِيحِينَ أَيْضًا: عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةَ"^(١).

وقال النووي (ت ٦٧٦): قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَوْضِ: «وَأَنَّ عَرْضَهُ مَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الْجُحْفَةِ»، وَفِي رِوَايَةٍ «بَيْنَ نَاحِيَّتَيْهِ كَمَا بَيْنَ جِرْبَاءَ وَأَذْرَحَ»، وَفِي رِوَايَةٍ «عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَا بَيْنَ عَمَانَ إِلَى أَيْلَةَ»، وَفِي «رِوَايَةٍ مِنْ مَقَامِي إِلَى عَمَانَ»، وَفِي رِوَايَةٍ «قَدَرُ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ»، وَفِي رِوَايَةٍ «مَا بَيْنَ نَاحِيَّتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةَ»^(٢).

وقال العراقي (ت ٨٠٦): قَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ «وَأَنَّ عَرْضَهُ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الْجُحْفَةِ»، وَفِي رِوَايَةٍ «بَيْنَ نَاحِيَّتَيْهِ كَمَا بَيْنَ جِرْبَاءَ وَأَذْرَحَ»، وَفِي رِوَايَةٍ «عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَا بَيْنَ عَمَانَ إِلَى الْمَدِينَةِ»، وَفِي رِوَايَةٍ «مِنْ مَقَامِي إِلَى عَمَانَ» وَفِي رِوَايَةٍ «قَدَرُ حَوْضِي مَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ الْيَمَنِ»، وَفِي رِوَايَةٍ «مَا بَيْنَ نَاحِيَّتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةَ»، وَفِي رِوَايَةٍ «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ» وَرِوَايَاهُ سِوَاهُ، وَكُلُّ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ فِي الصَّحِيحِ^(٣).

وقال الدماميني (ت ٨٢٧) في شرحه لرواية ابن عمر «كَمَا بَيْنَ جِرْبَاءَ وَأَذْرَحَ»: هَذَا مُخَالَفٌ لِرِوَايَةِ: «كَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَصَنْعَاءَ»، وَ «كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ»^(٤).

(١) التتبيهاً المجللة على المواضع المشككة بتصرف (ص: ٤٩، ٥٠).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج بتصرف (١٥ / ٥٧).

(٣) طرح التثريب في شرح التقریب (٣ / ٢٩٦).

(٤) مصابيح الجامع (٩ / ٤٦٦).

وقال ابن حجر (ت ٨٥٢): قَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ فَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ «كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ»، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَيْضًا «كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ»، وَفِي حَدِيثِ حُدَيْفَةَ مِثْلُهُ لَكِنْ قَالَ: «عَدَنَ بَدَلَ صَنْعَاءَ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَبْعَدَ مِنْ أَيْلَةَ إِلَى عَدَنَ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ «مَا بَيْنَ عُمَانَ إِلَى أَيْلَةَ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي بُرْدَةَ «مَا بَيْنَ نَاحِيَّتِي حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مَسِيرَةَ شَهْرٍ»، وَوَقَعَ فِي رَوَايَاتٍ أُخْرَى التَّحْدِيدُ بِمَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ؛ فَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ «كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الْجُحْفَةَ»، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ «كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ إِلَى الْمَدِينَةِ»، وَفِي حَدِيثِ ثَوْبَانَ «مَا بَيْنَ عَدَنَ وَعُمَانَ الْبُلْقَاءَ»، وَنَحْوَهُ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، وَفِي حَدِيثِ ثَوْبَانَ «مَا بَيْنَ بُصْرَى إِلَى صَنْعَاءَ أَوْ مَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ»، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو «بُعْدَ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَأَيْلَةَ»، وَفِي لَفْظٍ «مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَعُمَانَ»، وَفِي حَدِيثِ حُدَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ «مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ إِلَى بُصْرَى»، وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ أَنَسٍ «كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ إِلَى أَيْلَةَ أَوْ بَيْنَ صَنْعَاءَ وَمَكَّةَ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «مَا بَيْنَ الْكُعْبَةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ»، وَفِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ «كَمَا بَيْنَ الْبَيْضَاءِ إِلَى بُصْرَى»^(١).

وقال البدر العيني (ت ٨٥٥): وَهَذَا الْمَوْضِعُ يَخْتَاجُ إِلَى بَسْطِ كَلَامٍ لَوْفُوعِ الْإخْتِلَافِ الْكَثِيرِ فِي طَوْلِ الْحَوْضِ وَعَرْضِهِ؛ فَقَدْ قَالَ: مَا بَيْنَ جِرْبَاءَ وَأَذْرَحَ، وَلَمْ يَبِينِ قَدْرَ الْمَسَافَةِ بَيْنَهُمَا، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ: قَدْرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ، وَفِي حَدِيثِ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ: كَمَا يَبِينُ الْمَدِينَةَ وَصَنْعَاءَ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: بَعْدَ مَا بَيْنَ طَرْفَيْهِ كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ، وَفِي حَيْثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: وَإِنْ عَرْضُهُ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الْجُحْفَةَ، وَفِي حَدِيثِ حُدَيْفَةَ: مَا بَيْنَ عَدَنَ وَأَيْلَةَ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: مَا بَيْنَ عُمَانَ إِلَى أَيْلَةَ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي بُرْدَةَ: مَا بَيْنَ نَاحِيَّتِي حَوْضِي كَمَا يَبِينُ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ

(١) فتح الباري بتصريف (١١/٤٧٠، ٤٧١).

مسيرة شهر، وفي حديث جابر: كما بين صنعاء إلى المدينة، وفي حديث ثوبان: ما بين عدن وعمان البلقاء، وفي لفظ: ما بين مكة وأيلة، وفي لفظ: ما بين عمان، وفي حديث عبد الله بن عمر: بعدها بين مكة وأيلة، وفي لفظ: ما بين مكة وعمان، وفي حديث حذيفة بن أسيد: ما بين صنعاء إلى بصري، وفي حديث أنس: كما بين مكة وأيلة أو بين صنعاء ومكة، وفي حديث أبي سعيد: ما بين كعبة إلى القدس، وفي حديث عتبة بن عمر: كما بين البيضاء إلى بصري^(١).

وقال يحيى بن أبي بكر الحرصي (ت ٨٩٣): وان عرضه كما بين صنعاء والمدينة، وفي رواية مسيرة شهر، وفي أخرى من عدن إلى عمان البلقاء، وفي أخرى كما بين أيلة والجحفة، وفي أخرى بين ناحيته كما بين جرناء وأذرح، وفي أخرى ما بين الكعبة إلى بيت المقدس^(٢).

وقال السيوطي (ت ٩١١): إن حوضي لأبعد من أيلة إلى عدن، وفي حديث بن عمر أمامكم حوض كما بين جرباء وأذرح، وفي رواية أبي سعيد الخدري إن لي حوضا ما بين الكعبة إلى بيت المقدس، وفي رواية حذيفة إن حوضي كما بين صنعاء والمدينة أو كما بين المدينة وعمان، وفي رواية بن عمر وحوضي مسيرة شهر^(٣).

وقال القسطلاني (ت ٩٢٣): وقد اختلفت الروايات في ذلك؛ ففي حديث ابن عمرو حوضي مسيرة شهر، وحديث أنس فيه كما بين أيلة وصنعاء من اليمن، وحديث حارثة بن وهب فيه كما بين المدينة وصنعاء، وفي حديث أبي هريرة أبعده

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري بتصرف (١٣٧/٢٣، ١٣٨).

(٢) بهجة المحافل وبغية الأماثل (١٩٢/٢).

(٣) شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره بتصرف (ص: ٣١٩).

من أيلة إلى عدن، وفي حديث عقبة بن عامر كما بين أيلة إلى الجحفة، وفي حديث جابر كما بين صنعاء إلى المدينة^(١).

وقال محمد يوسف الصالحي (ت ٩٤٢): ورد في سعة الحوض أحاديث متقاربة المعنى؛ ففي رواية مسيرة شهر، وفي رواية ما بين أيلة إلى مكة، وفي رواية ما بين أيلة إلى صنعاء، وفي رواية من عدن إلى عمان، وفي رواية من صنعاء إلى المدينة، وفي رواية أعرض ما بين صنعاء إلى بصرى، وفي رواية ما بين الكوفة والحجر الأسود^(٢)، وفي رواية ما بين جرباء وأذرح، وفي رواية مثل ما بين المدينة وعمان، وفي رواية من أيلة إلى عدن، في رواية ما بين مكة وبيت المقدس^(٣).

وقال المناوي (ت ١٠٣١) بعد رواية إن حوضي من عدن إلى عمان: وفي رواية بدل هذا من أيلة إلى عدن، وفي أخرى ما بين أذرح وجرباء، وفي رواية ما بين الكعبة وبيت المقدس^(٤).

وقال المبار كفوري (ت ١٣٥٣): اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي تَقْدِيرِ مَسَافَةِ الْحَوْضِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ثَوْبَانَ مِنْ عَدَنَ إِلَى عُمَانَ الْبَلْقَاءِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ هَذَا مَا بَيْنَ عُمَانَ إِلَى أَيْلَةَ، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ^(٥).

الوجه الثاني من الإشكال: أن الروايات التي حددت مساحة الحوض بمسيرة شهر كما في حديث عبد الله بن عمر «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ زَوَايَاهُ سَوَاءٌ...»، وكما في حديث عبد الله بن عمرو «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ...»، وفي

(١) شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري بتصريف (٩/ ٣٣٧).

(٢) لم أقف على هذه الرواية.

(٣) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد بتصريف يسير (١٢/ ٤٦٦).

(٤) فيض القدير (٢/ ٤٤٨).

(٥) تحفة الأحوزي (٧/ ١١٦).

رواية: «عَرَضُهُ مِثْلُ طُولِهِ، وَهُوَ أَبْعَدُ مَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ، وَذَلِكَ مَسِيرَةُ شَهْرٍ...»
تتعارض مع الروايات التي حددت مساحته بأماكن مختلفة لأن هذه الأماكن قد
يكون ما بينها مسيرة شهر وقد يكون أكثر من مسيرة شهر وقد يكون أقل.

أقوال العلماء في هذا الوجه:

قال الكرمانى (ت ٧٨٦) في شرحه لحديثي عبد الله بن عمرو حَوْضِي مَسِيرَةُ
شَهْرٍ، وحديث أنس حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ: فَإِنْ قُلْتَ مَا بَيْنَهُمَا
أَكْثَرُ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ^(١).

وقال السيوطي (ت ٩١١) في رواية ابن عمر كَمَا بَيْنَ جَرَبَاءَ وَأَذْرَحَ:
والمعروف في الأحاديث أن الحوض مسيرة شهر، وليس ذلك مسافة ما بين جربا
وأذرح^(٢).

الوجه الثالث من الإشكال: أن حديث عتبة بن عبد جاء فيه: أنه لا يدري أحد
من خلق الله أين طرفيه، وهذا يتعارض مع الروايات التي حددت سعة الحوض
سواء بأماكن مختلفة أو بمسيرة شهر فبهما يمكن معرفة أين طرفيه.

أقوال العلماء في هذا الوجه: لم أقف على قول لأحد من العلماء فيه.

الوجه الرابع من الإشكال: أن حديث ابن عمر جاء في رواية منه أن سعة
الحوض كما بين جرباء وأذرح، وهذا يتعارض مع ما قصد من المبالغة في سعة
الحوض لأن هذين المكانين متقاربين.

أقوال العلماء في هذا الوجه:

قال البرماوي (ت ٨٣١): عند تعليقه على رواية ابن عمر كَمَا بَيْنَ جَرَبَاءَ
وَأَذْرَحَ: استشكل بأمرين: أحدهما: أن هذين موضعان بقرب بيت المقدس بينهما

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٦٦/٢٣).

(٢) التوشيح شرح الجامع الصحيح (٣٨٩٧/٨).

مسيرة ساعة تقريبًا، والتشبيه في البعد بساعة مباينٌ لمقام المبالغة في البعد،
والثاني: ورد رواية: " كَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَصَنْعَاءَ" (١).

(١) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (١٦ / ٨١).

المطلب الثاني: رفع الإشكال

والإشكال هنا يمكن رفعه عن طريق الجمع بين الروايات المتعارضة بأوجه عدة يمكن حصرها في الآتي:

١- أن المسافات بين كثير من هذه الأماكن متقاربة نسبيًا والتفاوت فيها قليل، فهي في حكم الشيء الواحد كما في المسافة بين عدن وعمّان (٨، ٨٧٤، ٢ كم)، وصنعاء وبصرى (٤، ٨١٣، ٢ كم)، وأيلة وعمّان (٩، ٧٨٣، ٢ كم)، وكما في المسافة بين أيلة وعدن (٩، ٥٤٥، ٢ كم)، وعدن وعمّان (٥، ٣١٦، ٢ كم)، وكما في المسافة بين المدينة وعمّان (٠، ١٦٥، ٢ كم)، وأيله وصنعاء (٥، ١٦١، ٢ كم)، وكما في المسافة بين البيضاء (التنعيم) وبصرى (٢، ٥٨٨، ١ كم)، والكعبة وبيت المقدس (٤، ٤٩٠، ١ كم)، وصنعاء والمدينة (٩، ٤٢٤، ١ كم)، وكما في المسافة بين أيلة ومكة (٤، ١٥٠، ١ كم)، والمدينة وعمّان (٢، ١٣٥، ١ كم)، وصنعاء ومكة (١، ١٢٣، ١ كم)، وكما في المسافة بين أيلة والجُحفة (٠، ٩٧٥، ٠ كم)، والمدينة المنورة ومعان (جرباء وأذرح) (٠، ٩١٨، ٠ كم)^(١) على تقدير أن رواية جرباء وأذرح بها سقط تقديره: من مقامي هذا إلى جرباء وأذرح كما قال البعض.

٢- أن هذه الروايات سيقّت لتشبيهه سعة الحوض بسعة هذه الأماكن، وهذا لا يقتضي بالضرورة التساوي بين المشبه به عند تعدده، وهناك بعض الروايات أفادت بشكل ما أن الغرض من ذكر أحاديث الحوض هو التمثيل والتشبيه في السعة كما في روايات أنس: "كما بين صنعاء والمدينة أو مثل ما بين المدينة وعمّان" و"كما بين أيلة إلى مكة أو ما بين صنعاء ومكة"، و"ما بين أيلة إلى عمّان وما بين المدينة إلى صنعاء"، وروايتي ثوبان: "مَا بَيْنَ بُصْرَى وَصَنْعَاءَ أَوْ مَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَمَكَّةَ أَوْ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى عُمَانَ" و"مَا بَيْنَ مَقَامِي هَذَا إِلَى

(١) تم الاستعانة بجوجل إيرث لتحديد هذه المسافات.

عُمَانَ مَا بَيْنَهُمَا شَهْرٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ"، وروايتي عبد الله بن عمرو: "كما بين أيلة إلى مكة أو صنعاء إلى المدينة" و «عَرَضُهُ مِثْلُ طُولِهِ، وَهُوَ أَبْعَدُ مَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ»، ورواية حذيفة: «إِنَّ حَوْضِي لِأَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنِ»، ورواية أبي أمامة: «مِثْلُ مَا بَيْنَ عَدَنِ وَعَمَّانَ، وَهُوَ أَوْسَعُ، وَأَوْسَعُ، وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ»، ورواية أبي بكر: "حَتَّى إِنَّهُ لَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ أَكْثَرَ مِمَّا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ"، ورواية أبي هريرة: «إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنِ ...»، فبعض هذه الروايات اشتمل على أو التي تفيد التنويع وبعضها اشتمل على صيغ مبالغة مثل أبعد، وأوسع، وأكثر.

٣- أن النبي ﷺ تكلم عن الحوض في مناسبات عدة ومقامات مختلفة بين أشخاص متنوعي المعرفة ومتفاوتي الدراية بالأماكن والمواقع، وأحياناً يكون الكلام عنه خرج جواباً لسؤال من سائل فكان النبي ﷺ يخاطب كل هؤلاء بالجهات التي يعرفونها والمسافات التي يحيطون بها علماً مراعاة لأحوالهم وتقريباً للكلام إلى أذهانهم وأفهامهم ومنعاً لحدوث لبس أو إشكال لديهم.

٤- أن كلام النبي ﷺ في هذه الروايات يحمل على التقريب والتقدير لا على الضبط، والمساواة، والتحديد؛ فليس المقصود من ذكر هذه الأماكن تحديد صفة الحوض على وجه الدقة إنما قصد بها التقريب.

٥- أن المسافات المذكورة يختلف الركبان في قطعها على حسب سيرهم؛ فهناك من يجد في السير وهناك من يتراخى، وهناك من يواصل السير وهناك من يأخذ قسطاً من الراحة، وعلى حسب هذه الأحوال تختلف المدة التي تقطع فيها، فأحياناً تقطع في شهر وأحياناً في أقل وأحياناً في أكثر.

٦- أن الاختلاف يُحمل على اختلاف المسارات، فهذه الأماكن قد يكون لها أكثر من مسار بري أو بحري أو بري وبحري بعضها يقل وبعضها يطول، وعليه تختلف المدة الزمانية التي تقطع فيها، فمثلاً لمكة إلى المدينة مساران أحدهما أبعد من الآخر وهو الذي سلكه النبي ﷺ في الهجرة نقادياً للطريق المختصر

المعتاد الذي كان يسلكه أهل مكة حتى لا يكشف أمره، والمسار البحري من بلد لبلد يكون أقل في الغالب من المسار البري.

٧- **يحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر عن الحوض** ببعض هذه الأماكن على حسب علمه بها ثم أعلمه تعالى أماكن أخرى فأخبر بها؛ فالنبي ﷺ قد سافر لبعض الأماكن في الشام وهو صغير مع عمه وبعدما كبر للتجارة، وسمع من أهل مكة عن بعضها؛ فقد كانوا يسافرون إلى اليمن والشام وغيرهما، وبعد هجرته ﷺ أتته الوفود من الأماكن المختلفة في الجزيرة وغيرها مما أطلعته على كثير من الأماكن التي غابت عنه من قبل فأخبر ﷺ بها.

٨- **أن بعض الأماكن قد تطلق على رقعة جغرافية واسعة** ولا يقصد بها الحيز الضيق المسمى به المكان؛ فمثلاً عندما يقال صنعاء فإنه قد يراد بها مساحة شاسعة من اليمن تمتد لمئات الكيلو مترات، وعندما يقال الشام فإنه يراد به الإقليم الذي يشمل الكثير من الأمصار والبلدان وهكذا.

٩- **حمل هذه الروايات على تفاوت مساحة الحوض من السعة والضيق** على حسب ورود الناس عليه وشربهم منه، فأحياناً يتسع كلما زاد الشرب وورود الناس عليه وأحياناً يقل اتساعه كلما قل الشرب وورود الناس عليه، فأخبر النبي ﷺ عن كل تلك الأحوال.

١٠- **حمل التفاوت في الروايات على اختلاف جوانب الحوض؛** فبعض جوانبه يكون بطول بعض الأماكن المذكورة، والبعض الآخر يكون بطول أماكن أخرى وهكذا، وتكون رواية زواياه سواء على التقريب لا التحديد أو سواء في الطعم والمذاق والصفاء لا في الطول والعرض.

أقوال العلماء في الجمع بين الروايات:

لقد اجتهد بعض العلماء في التوفيق بين هذه الروايات بوجه أو أكثر من أوجه الجمع سعياً منهم في رفع إشكالها ومنهم:

ابن حبان حيث قال: وليس بين هذه الأخبار تضاد، ولا تهاتر، لأنها أجوبة خرجت على أسئلة ذكر المصطفى ﷺ في كل خبر مما ذكرنا جانباً من جوانب حوضه أن مسيرة كل جانب من حوضه مسيرة شهر، فمن صنعاء إلى المدينة مسيرة شهر لغير المسرع، ومن أيلة إلى مكة كذلك، ومن صنعاء إلى بصرى كذلك، ومن المدينة إلى عمان الشام كذلك»^(١)، وقال: المسافة بين جرباء وأذرح كما بين المدينة وعمان، ومكة وأيلة، وصنعاء والمدينة، وصنعاء وبصرى سواء، من غير أن يكون بين هذه الأخبار تضاد، أو تهاتر^(٢).

وقال القاضي عياض: وهذا كله من اختلاف التقدير، ليس في حديث واحد فيحسب اختلافاً واضطراباً من الرواة، وإنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في مواطن مختلفة، ضرب النبي ﷺ في كل واحد منهما ميلاً لبعد أقطار الحوض وسعته وكبره، بما تسنح له من العبارة وقرب للأفهام، لبعد ما بين البلاد النائية البعيد بعضها عن بعض، لا على التقدير والمحقق لما بينهما بلا إعلام ببعد المسافة، وسعة القطر، وعظم الحوض، فبهذا تجتمع هذه الألفاظ من جهة المعنى - والله أعلم -^(٣).

وقال السهيلي (ت ٥٨١): وَهَذِهِ كُلُّهَا رِوَايَاتٌ مُتَقَارِبَةٌ الْمَعَانِي، وَإِنْ كَانَتْ الْمَسَافَاتُ بَعْضُهَا أَبْعَدُ مِنْ بَعْضٍ فَكَذَلِكَ الْحَوْضُ أَيْضًا لَهُ طَوْلٌ وَعَرْضٌ وَرَوَايَا وَأَرْكَانٌ، فَيَكُونُ اخْتِلَافُ هَذِهِ الْمَسَافَاتِ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ، جَعَلْنَا اللَّهُ مِنَ الْوَارِدِينَ عَلَيْهِ وَلَا أَظْمَأَ أَكْبَادَنَا فِي الْآخِرَةِ إِلَيْهِ^(٤).

وقال التور بثتي: إنما أخبر نبي الله ﷺ عن ذلك على طريق التقريب لا على طريق التحديد، والذي اقتضى ذلك تلك الأماكن مع التفاوت الذي فيها هو

(١) صحيح ابن حبان (١٤ / ٣٦٣).

(٢) صحيح ابن حبان (١٤ / ٣٦٥).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧ / ٢٥٩، ٢٦٠).

(٤) الروض الأنف (٣ / ٢٤٧).

اختلاف أحوال السامعين في الإحاطة بها علماً، فبين مقدار مسافة كل قطر من أقطار الحوض تارة بما يقطعها المسافر في الشهر، وتارة بالأماكن المختلفة المشهورة عند الناس لتقع المعرفة به عند كل أحد على حسب ما عنده من المعرفة ببعده ما بين الموضوعين، ولو أوردته مورد التحديد لاقتصر أن يأتي في بيانه بذكر موضع لا علم به لأحد، فلم يكد يتحقق عند السامع مقداره، فإن قيل: أو لم يكف في بيانه على وجه التحديد بما أتى به من ذكر مسيرة شهر؟ قلنا: وذلك أيضاً من باب التقريب؛ لاختلاف أحوال الناس في السير؛ فإن منهم من يقطع في الشهر من المسافة ما لا يقطع غيره في الشهرين، وأقصى ما يقدر فيه الغالب، وذلك من باب التقريب^(١).

وقال القرطبي: قد ظن بعض القاصرين أن ذلك اضطراب، وليس كذلك؛ وإنما تحدّث النبي ﷺ بحديث الحوض مرات عديدة، وذكر فيها تلك الألفاظ المختلفة إشعاراً بأن ذلك تقدير لا تحقيق، وكلها تفيد أنه كبير متسع، متباعد الجوانب والزوايا، ولعل سبب ذكره للجهات المختلفة في تقدير الحوض أن ذلك إنما كان بحسب من حضره ممن يعرف تلك الجهات، فيخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها، والله تعالى أعلم^(٢)، وقال عند شرحه للرواية التي فيها أذرح وجرباء: إنه كان يقدر الحوض لكل طائفة بما كانت تعرف من مسافات مواضعها، فيقول لأهل الشام: ما بين أذرح وجرباء، ويقول لأهل اليمن: من صنعاء إلى عدن، وتارة أخرى يقدره بالزمان، فيقول: مسيرة شهر^(٣).

(١) الميسر في شرح مصابيح السنة (٤/ ١٢١٠، ١٢١١).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٩٢).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم بتصرف يسير (٦/ ٩٥).

وقال النووي: لَيْسَ فِي الْقَلِيلِ مِنْ هَذِهِ مَنَعُ الْكَثِيرِ، وَالْكَثِيرُ ثَابِتٌ عَلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَلَا مُعَارَضَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وقال الطيبي: اختلاف الأحاديث في مقدار الحوض لأنه ﷺ قدره على سبيل التمثيل والتخمين لكل أحد على حسب ما رآه وعرفه^(٢).

وقال خليل بن مكيدي: وأما اختلاف الأحاديث في تقدير مساحة الحوض فالكلام عليها مشهور، وأحسن وجه قيل فيه: إن التقدير كان في كل وقت بحسب ما يفهم الحاضرون من المسافة، مع تقارب ذلك، وأنه نحو شهر^(٣).

وقال الكرمانى: ليس المقصود التحديد بل بيان السعة والفسحة، فضرب النبي ﷺ المثل لكل قوم بما يقرب من فهمهم من الأمور المتباعدة أو كان في الأول ذلك القدر ثم زاده الله تعالى تفضلا عليه^(٤).

وقال ابن أبي العز الحنفي: وَالَّذِي يَتَلَخَّصُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي صِفَةِ الْحَوْضِ: أَنَّهُ حَوْضٌ عَظِيمٌ، وَمَوْرِدٌ كَرِيمٌ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِتْسَاعِ، عَرْضُهُ وَطُولُهُ سَوَاءً، كُلُّ زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهُ مَسِيرَةٌ شَهْرٍ، وَفِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ^(٥): أَنَّهُ كَلَّمَا شُرِبَ مِنْهُ وَهُوَ فِي زِيَادَةِ الْإِتْسَاعِ^(٦).

وقال الدماميني (ت ٨٢٧) ووجه الجمع: أن هذه الأقوال صدرت على وجه الإغياء في بُعد أقطار الحوض، وخاطب ﷺ أهل كل جهة بما يعرفون من المواضع، وهو تمثيل وتقريب لكل أحد ممن خاطبه بما يعرفه من تلك الجهات^(٧).

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٥٨/١٥).

(٢) شرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن (٣٥١٦/١١).

(٣) التنبيهات المجملة على المواضع المشككة بتصرف (ص: ٥٣).

(٤) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٦٦/٢٣).

(٥) لم أفق عليه.

(٦) شرح الطحاوية بتصرف (ص: ٢٠١).

(٧) مصابيح الجامع (٤٦٦/٩).

وقال البرماوي: وأجيب عن الأول-رواية جرباء وأذرح- بأن فيه اختصارًا وأصله: "كما بين المدينة وجربا وأذرح"، أي لأنهما في حكم موضع واحد يستعملان مقارنين، وصرح بذلك في رواية الدارقطني "ما بين ناحيتي حوضي كما بين المدينة وجربا وأذرح"^(١)، أو أن المبالغة حاصلة في مسير ساعة؛ لأن السّعة أمرٌ إضافي يختلف باختلاف المقامات، أو كان في الأول هذا المقدار ثم زاد الله من فضله عليه، وأجيب عن الثاني-تعارض رواية جرباء وأذرح بغيرها- أن هذا التشبيه في البعد لمّا كان على جهة التمثيل وبعد أقطار الحوض خاطب ﷺ أهل كلّ جهة بما يعرفون من المواضع وما يعدّونه بعيدًا^(٢).

وقال ابن حجر: هَذِهِ الرّوَايَاتُ مُتَقَارِبَةٌ لِأَنَّهَا كُلُّهَا نَحْوَ شَهْرٍ أَوْ تَزِيدُ أَوْ تَنْقُصُ... وَهَذِهِ الْمَسَافَاتُ مُتَقَارِبَةٌ وَكُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَى نَحْوِ نِصْفِ شَهْرٍ أَوْ تَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ قَلِيلًا أَوْ تَنْقُصُ^(٣)، وقال: رَجَعَ جَمِيعُ الْمُخْتَلِفِ إِلَى أَنَّهُ لِإِخْتِلَافِ السَّيْرِ البَطِيءِ وَالسَّيْرِ السَّرِيعِ^(٤).

وقال زكريا الأنصاري في رواية "حوضي مسيرة شهر": أي في طوله وعرضه لخبر طوله وعرضه سواء، وما ذكر لا ينافي خبر "كما بين أيلة وصنعاء من اليمن"، ولا خبر "كما بين المدينة وصنعاء"، ولا خبر "أبعد من أيلة إلى عدن"؛ لأن هذه الأماكن متقاربة؛ لأنها نحو شهر، غايته أنه خاطب كل أحد من تلك الجهات بما يعرفه منها^(٥).

(١) لم أفق على تلك الرواية.

(٢) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح بتصرف (٨٢/١٦).

(٣) فتح الباري (٤٧١/١١).

(٤) فتح الباري (٤٧٢/١١).

(٥) منحة الباري بشرح صحيح البخاري (٥١٥/٩).

وقال السيوطي (ت ٩١١) في جوابه عن رواية ابن عمر "جَرَبَاءُ وَأَذْرَحُ": لكن في الدار قطني: "ما بين المدينة وبين جريا وأذرح" وبذلك يزول الإشكال^(١)، وقال عن الاختلاف بين الروايات: هَذِهِ الاختلافات تشعر بَانَ ذكرهَا جرى على التَّقْرِيب دون التَّحْدِيدِ وَبَانَ الْمُقْصُودُ بَانَ بعد مَا بَيْنَ حَافَتِيهِ وَسِيعَةٌ لَا التَّقْدِيرَ بِمُقْدَارٍ مَعِينٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَنْزَلَ بَعْضُهَا عَلَى طَوْلِ الْحَوْضِ وَبَعْضُهَا عَلَى عَرْضِهِ^(٢).

وقال القسطلاني: وحديث أنس فيه كما بين أيلة وصنعاء من اليمن، وحديث حارثة بن وهب فيه أيضاً كما بين المدينة وصنعاء، وفي حديث أبي هريرة أبعد من أيلة إلى عدن وكلها متقاربة لأنها كلها نحو شهر أو تزيد أو تنقص، وفي حديث عقبة بن عامر كما بين أيلة إلى الجحفة، وفي حديث جابر كما بين صنعاء إلى المدينة، وكلها متقاربة ترجع إلى نحو نصف شهر أو تزيد على ذلك قليلاً أو تنقص، وأقل ما ورد في ذلك عند مسلم قرينتان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام فقليل في الجمع: إن هذه الأقوال صارت على وجه بأنه ﷺ خاطب أهل كل جهة بما يعرفون من المواضع، وهو تمثيل وتقريب لكل أحد ممن خاطبه بما يعرفه من تلك الجهات، وبأنه ليس في ذكر المسافة القليلة ما يدفع الكثيرة؛ فالأكثر ثابت بالحديث الصحيح فلا معارضة، فأخبر أولاً بالمسافة اليسيرة ثم أعلمه الله بالطويلة فأخبر بما تفضل الله به عليه باتساعه شيئاً فشيئاً فالاعتماد على أطولها^(٣).

وقال الصالحي (ت ٩٤٢): قال العلماء: وهذا الاختلاف في هذه الروايات ليس موجبا للاضطراب فيها، لأنه لم يأت في حديث بل واحد، بل في أحاديث مختلفة الرواية عن جماعة من الصحابة سمعوها من النبي ﷺ في مواطن مختلفة ضربها النبي ﷺ مثلاً لبعده أقطار أرض الحوض وسعته وقرب ذلك على أفهام السامعين لبعده ما بين هذه البلاد المذكورة لا على التقدير الموضوع للتحديد

(١) التوشيح شرح الجامع الصحيح بتصرف (٨/٣٨٩٧).

(٢) شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره (ص: ٣١٩).

(٣) شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري بتصرف (٩/٣٣٧).

ولإعلام السامعين عظم بعد المسافة وسعة الحوض، وليس في ذلك القليل من هذه المسافات منع من الكثير فإن الكثير ثابت على ظاهره وصحت الروايات به والقليل داخل فيه فلا معارضة ولا منافاة بينهما^(١).

وقال الملا القاري (ت ١٠١٤): اعْلَمْ أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَحَادِيثِ فِي تَقْدِيرِ الْحَوْضِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ تَصْوِيرُ كَثْرَةِ طُولِهِ وَعَرْضِهِ لَا تَعْيِينُ قَدْرِهِ بِعَيْنِهِ وَحَصْرِهِ، فَوَرَدَ الْحَدِيثُ فِي كُلِّ مَقَامٍ بِمَا يُوَافِقُ إِذْ رَأَى السَّامِعُ فِي الْمَرَامِ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَخْتَلِفَ لِاخْتِلَافِ مَذْهَبِ النَّاطِرِينَ، وَمَشْرَبِ الْوَارِدِينَ وَسَعَةِ صُدُورِهِمْ، وَحَذَاقَةِ بَصَرِهِمْ، كَاخْتِلَافِ سَعَةِ الْقَبْرِ وَمَنَازِلِ الْجَنَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّالِكِينَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(٢).

وقال المناوي (ت ١٠٣١): إنما تحدث المصطفى ﷺ بحديث الحوض مرات وذكر فيها تلك الألفاظ المختلفة مخاطبا لكل قوم بما يعرفه من مسافات مواضعها؛ فقال لأهل الشام ما بين أنرح وجرباء، ولأهل اليمن من عدن إلى عمان، وهكذا، وتارة يقدر بالزمان فيقول: مسيرة شهر والمعنى المراد أنه حوض كبير متسع الأرجاء والزوايا، فكان ذلك يحسب من حضره ممن يعرف ذلك الجهات^(٣).

وقال السندي (ت ١١٣٨): وَقَدْ جَاءَ فِي تَحْدِيدِ الْحَوْضِ حُدُودٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَوَجْهُ التَّوْفِيقِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى بَيَانِ تَطْوِيلِ الْمَسَافَةِ لَا تَحْدِيدِهَا^(٤).

وقال الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢) بعد ذكر روايتين منه متعارضتين: إن كانت المسافة متساوية فلا تعارض وإلا فأحد الحديثين للطول والآخر للعرض^(٥).

(١) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٤٦٦/١٢).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح بتصريف (٣٥٦٤/٨).

(٣) فيض القدير بتصريف (٤٤٨/٢).

(٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٥٧٩/٢).

(٥) التتوير شرح الجامع الصغير (٣١/٤).

مسلك الترجيح:

قد سبق وأن تمت معالجة الإشكال عن طريق مسلك الجمع بأوجه مقبولة، لكن هل هناك حاجة إلى مسلك الترجيح أو هل هناك إمكانية للترجيح هنا؟

لو نظرنا إلى الروايات الواردة في طول الحوض وعرضه لوجدنا أن أصحابها على الترتيب: رواية من أيلة إلى صنعاء؛ فقد رويت عن أنس في الصحيحين، وجابر بن سمرة عند مسلم، وأبي هريرة عند مسلم، وأبي بكر بسند صحيح، وحذيفة بن اليمان بسند حسن، ثم رواية أيلة إلى عدن؛ فقد رويت عن حذيفة بن اليمان عند مسلم، وعن أبي هريرة عند مسلم، وعن ثوبان بسند صحيح، ثم رواية صنعاء إلى المدينة؛ فقد رويت عن أنس عند مسلم، وعن حارثة بن وهب عند البخاري، ثم جرياء وأذرح؛ فقد رويت عن ابن عمر في الصحيحين، ثم رواية مسيرة شهر وزواياه سواء؛ فقد رويت عن عبد الله بن عمرو في الصحيحين، ثم رواية المدينة إلى عمان؛ فقد رويت عن ثوبان عند مسلم، ثم رواية أيلة والجحفة؛ فقد رويت عن عقبة بن عامر عند مسلم، ثم رواية أيلة إلى عمان؛ فقد رويت عند أبي ذر عند مسلم، ثم رواية عدن إلى عمان؛ فقد رويت عن ثوبان بسند صحيح، ثم رواية المدينة إلى عمان؛ فقد رويت عن ثوبان بسند صحيح، ثم رواية عدن إلى عمان؛ فقد رويت عن ثوبان بسند صحيح، ثم رواية أيلة إلى مكة؛ فقد رويت عن جابر بن عبد الله بسند صحيح، ثم رواية بصرى وصنعاء أو أيلة ومكة أو المدينة وعمان؛ فقد رويت عن ثوبان بسند صحيح، ثم رواية أيلة ومصر؛ فقد رويت عن حذيفة بن اليمان بسند حسن، ثم رواية أيلة ومصر؛ فقد رويت عن حذيفة بن اليمان بسند حسن، ثم رواية البيضاء وبصرى؛ فقد رويت عن عتبة بسند حسن. وأرجح هذه الروايات رواية أيلة وصنعاء فقد جاءت عن خمسة من الصحابة بأسانيد مقبولة منها رواية متفق عليها، ورواية عند مسلم، وروايتين بسند صحيح، وخامسة بسند حسن، ثم رواية أيلة إلى عدن فقد جاءت عن ثلاثة من الصحابة بأسانيد مقبولة منها روايتين عند مسلم ورواية بسند

صحيح، والمسافة من أيلة إلى صنعاء تساوي: (٥، ١٦١، ٢ كم)، والمسافة من أيلة إلى عدن تساوي: (٩، ٥٤٥، ٢ كم)، فهما متقاربتان، والملاحظ أن نقطة البداية في الروايتين هي أيلة وأن نقطة النهاية في الرواية الأولى هي صنعاء وفي الرواية الثاني هي عدن وكلاهما في اليمن، وكما ذكرنا أن صنعاء قد تكون إقليمًا يضم عددًا كبيرًا من البلاد يجاور عدن التي قد تكون إقليمًا أيضًا يضم عددًا كبيرًا من البلاد، وهنا تقريبًا تتحد نقطة البداية والنهاية في مجموع هذه الروايات ويقوى ترجيحها على ما عادها، وعليه فالترجيح هنا ممكن أيضًا، والله أعلم.

الخاتمة

وفيها: أظهر النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج، وأهم ما توصلت إليه من نتائج هو الآتي:

- اختصاص النبي ﷺ بالحوض، والكوثر، والشفاعة.
- أن الكوثر غير الحوض؛ فالكوثر نهر في الجنة يمد الحوض بمائه.
- أن أحاديث الحوض متواترة قد رواها عدد كبير من الصحابة.
- دراية النبي ﷺ بأماكن البلدان وإحاطته بها.
- مراعاة النبي ﷺ لأحوال المخاطبين ومخاطبتهم بما يفهمون.
- ضربه ﷺ الأمثال لتقريب المفاهيم.
- أنه لا تعارض بين روايات الحوض في حقيقة الأمر.
- أحاديث الحوض دليل على إعجاز النبي ﷺ فقد ضرب الأمثلة بأماكن تكاد تكون متقاربة في المسافة.

ثانياً: التوصيات، ومما أوصي به ما يلي:

- دراسة الأماكن الواردة في السنة وبيان علة ذكر النبي ﷺ لها.
- دراسة الأماكن التي سافر إليها النبي ﷺ قبل البعثة وبعدها.
- دراسة مشكل أحاديث مساحة أبواب الجنة.
- دراسة حديث رؤية الله تعالى في الآخرة دراسة تحليلية.
- دراسة مشكل أحاديث رؤية الله تعالى في الآخرة.
- دراسة حديث الشفاعة دراسة تحليلية.
- دراسة مشكل أحاديث الشفاعة.

المصادر والمراجع^(١)

القرآن الكريم.

- الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ).
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن ليحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ).
- إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، المؤلف: أحمد ابن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ (المتوفى: ٨٤٥هـ).
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس (المتوفى: ٩٢٣هـ).
- البدء والتاريخ، المؤلف: المطهر بن طاهر المقدسي (المتوفى: نحو ٣٥٥هـ).
- البعث والنشور للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ).
- بهجة المحافل وبغية الأمثال في تلخيص المعجزات والسير والشمائل، المؤلف: يحيى بن أبي بكر بن محمد بن يحيى العامري الحرصي (المتوفى: ٨٩٣هـ).
- تاريخ ابن معين رواية الدوري، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ).
- التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ).

(١) وقد رتبناها على حروف المعجم مراعى الحرف الأول منها وسنة الوفاة مع إهمال (ال).

- **تهذيب اللغة، المؤلف: المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهرى أبو منصور الهروي (المتوفى: ٣٧٠هـ).**
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ).**
- **تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ).**
- **التسهيل لعلوم التنزيل، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبى الغرناطى (المتوفى: ٧٤١هـ).**
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج المزى (المتوفى: ٧٤٢هـ).**
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).**
- **تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ).**
- **التنبهات المجلدة على المواضع المشككة، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ).**
- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ).**
- **تقريب التهذيب، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ).**
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ).**

- التوشيح شرح الجامع الصحيح، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ).
- التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢ هـ).
- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقَّب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ).
- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، المؤلف: أبو العلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣ هـ).
- الثقات، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١ هـ).
- الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤ هـ).
- الجامع، المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣ هـ).
- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠ هـ).
- جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١ هـ).
- الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧ هـ).
- الحوض والكوثر، المؤلف: أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد بن يزيد الأندلسي القرطبي (المتوفى: ٢٧٦ هـ).

- **الآحاد والمثاني**، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ).
- **حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه**، لمحمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت: ١١٣٨هـ).
- **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).
- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ).
- **الزهد والرقائق لابن المبارك**، المؤلف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرزوي (المتوفى: ١٨١هـ).
- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني**، المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المدني، البصري، أبو الحسن (ت: ٢٣٤هـ).
- **سنن ابن ماجه**، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ).
- **السنن**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ).
- **سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت: ٢٧٥هـ).
- **السنة**، المؤلف: عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (ت: ٢٨٧هـ).
- **سؤالات السلمي للدارقطني**، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ).

- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي**، المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ).
- **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).
- **سبل الهدى والرشاد**، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت: ٩٤٢هـ).
- **الشفاء بتعريف حقوق المصطفى**، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ).
- **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)** المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ).
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ).
- **شرح العقيدة الطحاوية**، المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ).
- **الشدأ الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى**، لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت: ٨٠٢هـ).
- **شرح سنن ابن ماجه**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).
- **صحيح البخاري**، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ).
- **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ).

- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ).
- **الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية**، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ).
- **الضعفاء الكبير**، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ).
- **الضعفاء والمتروكين**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ).
- **طرح التثريب في شرح التثريب** (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ).
- **كتاب العين**، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ).
- **العلل ومعرفة الرجال** لأحمد رواية ابنه عبد الله، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ).
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ).
- **غريب الحديث**، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ).
- **الغريب المصنف**، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ).
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (المتوفى: ٨٥٢هـ).

- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي(ت: ١٠٣١هـ).
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ).
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ).
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن يوسف بن علي ابن سعيد، شمس الدين الكرمانى (المتوفى: ٧٨٦هـ).
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البرّماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري(ت: ٨٣١ هـ).
- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ).
- مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي(ت: ٢٠٤هـ).
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ).
- المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي(ت: ٢٣٥هـ).

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني** (ت: ٢٤١هـ).
- **مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني** (ت: ٣١٦هـ).
- **معجم الصحابة، المؤلف: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي** (المتوفى: ٣٥١هـ).
- **المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، أبو القاسم الطبراني** (ت: ٣٦٠هـ).
- **معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين** (المتوفى: ٣٩٥هـ).
- **مجل اللغة لابن فارس، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين** (ت: ٣٩٥هـ).
- **المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى** (ت: ٤٥٨هـ).
- **مشارك الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، أبو الفضل** (المتوفى: ٥٤٤هـ).
- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي** (ت: ٦٥٦هـ).
- **الميسر في شرح مصابيح السنة، المؤلف: فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التور بشتي** (المتوفى: ٦٦١هـ).
- **مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي** (المتوفى: ٦٦٦هـ).
- **المنهاج شرح صحيح مسلم = شرح النووي على مسلم، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي** (المتوفى: ٦٧٦هـ).

- **مجموع الفتاوى**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ).
- **المغني في الضعفاء**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قایماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر ابن سليمان الهيتمي (المتوفى: ٨٠٧هـ).
- **مصابيح الجامع**، لمحمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي، بدر الدين المعروف الدماميني، وبابن الدماميني (ت: ٨٢٧هـ).
- **منحة الباري بشرح صحيح البخاري**، لذكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنكي المصري الشافعي (ت: ٩٢٦هـ).
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ).
- **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل.
- **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**، المؤلف: عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (ت: ١٤٣١هـ).
- **المعالم الأثرية في السنة والسيرة**، لمحمد بن محمد حسن شراب (معاصر).
- **مناهج البحث في العلوم السياسية**، المؤلف: دكتور محمد محمود ربيع.
- **مجلة البيان** (٢٣٨ عددا)، المؤلف: تصدر عن المنتدى الإسلامي.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ).

- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ).**
- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ).**
- **بعض المواقع الإلكترونية.**

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
١٣٤	المقدمة:.....	-١
١٤٧	التميهه مصطلحات البحث [المشكل / المختلف / أحاديث]	-٢
١٥٦	المبحث الأول: تعريف الحوض والكوثر والعلاقة بينهما	-٣
١٧٤	المبحث الثاني: في روايات أحاديث الحوض المشكلة وتخريجها	-٤
١٨٩	المبحث الثالث: في بيان وجه الإشكال في أحاديث الحوض وكيفية رفعه:.....	-٥
١٨٩	المطلب الأول: في بيان وجه الإشكال:.....	-٦
١٩٨	المطلب الثاني: في كيفية رفع الإشكال:.....	-٧
٢٠٩	المصادر والمراجع:.....	-٨
٢١٠	الخاتمة:.....	-٩
٢٢٠	فهرس الموضوعات:.....	-١٠